

سكان سلوان يتعرضون لعملية اقتلاع واسعة ومتصاعدة!



صفحة (٣) ة

زيارة ترامب المرتقبة تثير مخاوف اليمين الإسرائيلي من «مقترحات سلام مع الفلسطينيين»!



صفحة (٧) ة

البيت الأبيض يتحفظ من طلب نتنياهو إلقاء خطاب إلى جانب ترامب في متسادا



نتنياهو وترامب: العلاقة في اختيار الوقائع.

إسرائيليون إن التقديرات في مكتب نتنياهو تشير إلى أنه يتوقع حدوث توتر بين إسرائيل والولايات المتحدة بعد زيارة ترامب.

وأضاف المسؤول ذاتهم أن الخلاف بين إسرائيل والإدارة الأميركية تطور على خلفية لقاء ترامب والرئيس الفلسطيني في واشنطن، قبل أسبوعين، وما أثار غضب إسرائيل، بحسب المسؤولين، هو أن ترامب استقبل الرئيس الفلسطيني كزعيم دولة "ككل معنى الكلمة" رغم أن الولايات المتحدة لم تعترف بالسلطة الفلسطينية كدولة ولا من قبل مجلس الأمن الدولي.

ويدرس نتنياهو ومستشاروه عدة خطوات من أجل صد ضغوط أميركية محتملة. وإحدى هذه الخطوات تتمثل بأن يتوجه نتنياهو إلى الكونغرس، مثلما فعل في عهد الرئيس السابق باراك أوباما على خلفية الاتفاق النووي مع إيران، وخطوة أخرى يمكن أن يقدم عليها نتنياهو من أجل صد ضغوط أميركية باتجاه حل الصراع، هي التوجه إلى الرأي العام الأميركي في حال اقتنع أنه لن يتمكن من إقناع ترامب بالعدول عن مسار لحل الصراع.

ويزداد توتر نتنياهو حيال هذه القضية بسبب مطالب قادة كتلة "البيت اليهودي" اليمينية المتطرفة بالضغط على ترامب من أجل نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وقال رئيس هذه الكتلة ووزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، خلال اجتماع الكتلة في الكنيست، إن على ترامب الإيفاء بوعدته ونقل السفارة إلى القدس. "لقد تحدثت ترامب عن وحدة القدس ونقل السفارة إلى القدس. لقد تعهد بهذا أمام ناخبي، وفي هذه الأثناء طرأ تغييرا على روج

هذه الأقوال وليس واضحا ما هو مصدر التغيير". وأضاف بينيت أنه "يجب القول للأميركيين ما الذي نريده، ويجب القول إنه لن نسمح بقيام دولة فلسطينية ثانية إضافة إلى تلك التي في غزة. هذا تغيير سياسة عن تلك التي تم التعبير عنها في خطاب بار إيلان. لقد انتهت فترة أوباما، ومن الخط الاستمرار بالضبابية ويجب القول إن القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة تحت سيادة إسرائيل إلى الأبد". واعتبر بينيت أنه "إذا

كما حازمين سيحترمونا في الجانب الآخر، ويفضل أن نستثمر في السنوات الأربع المقبلة في البناء ولن يتخرب أحد، نحن هنا والعرب هنا".

من جانبها قالت وزيرة العدل الإسرائيلية، أييليت شاكيد، من "البيت اليهودي". إن "الفجوات بيننا وبين الفلسطينيين كبيرة جدا، ولا يمكن أن نقوم دولة فلسطينية على حدود ٢٧، وعلى نتنياهو قول هذا الأمر لترامب". وأضافت أن "الانتخاب ترامب فرصة جيدة لإسرائيل، لأنه رئيس مستعد لتنفيذ خطوات جريئة والتفكير خارج الصندوق. يمكن العبادرة إلى اتفاق اقتصادي ضخم مع الدول العربية المعتدلة ومع الفلسطينيين، وبناء مناطق صناعية وتطوير بنى تحتية مشتركة يستفيد منها الجميع في

الشرق الأوسط. يمكن التوصل إلى سلام اقتصادي مع الفلسطينيين، عن طريق بناء مناطق صناعية ومشاريع لرفع جودة الحياة هناك، دعونا نفعل ذلك".

وقالت أن "البيت اليهودي" لا يعترض على لقاء نتنياهو مع عباس " طالما لا توجد شروط أو تنازلات مسبقة، لكننا نرى أن المحادثات التي تهدف لإنهاء الصراع مصيرها الفشل، وفي الشرق الأوسط تتدلع موجة من الأعمال الإرهابية بعد فشل كل محادثات، وهذا ما علينا أن نحد منهُ".

بدوره قال رئيس حزب "يوجد مستقبل"، يائير لبيد، خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست، أمس، "إنني انضم من هنا إلى دعوة رئيس الحكومة للرئيس الأميركي بأن ينقل دون تأجيل السفارة الأميركية إلى القدس. لا يوجد أمر عادل أكثر، تاريخيا وأخلاقيا وقيميا، من حصولنا على القدس".

وكان نتنياهو أصدر بيانا، أول من أمس، اعتبر فيه أن "نقل السفارة الأميركية إلى القدس لن يسبب أي ضرر لعملية السلام، بل على العكس، هذه الخطوة ستشجعها من خلال تصحيح ظلم تاريخي وتبديد الوهم الفلسطيني بأن القدس ليست عاصمة إسرائيل".

اتهام موظفين في الشاباك باختلاس مبلغ كبيرة *عاصفة في جهاز الشرطة الإسرائيلية في أعقاب تقديم مشروع قانون يقضي بإخضاع ١٦٠٠ ضابط في قسم التحقيقات على جهاز كشف الكذب "بوليغراف" بسبب تسريبات من غرف التحقيق إلى وسائل الإعلام*

في قضية أخرى، تتعلق بتسريب معلومات من غرف التحقيق في الشرطة الإسرائيلية إلى وسائل الإعلام، نشور عاصفة داخل جهاز الشرطة في أعقاب طرح مشروع قانون في الكنيست يقضي بإخضاع كافة ضباط قسم التحقيقات، وعددهم حوالي ١٦٠٠ ضابط، لجهاز "بوليغراف" لكشف الكذب. وقالت صحيفة "يديעות أحرنوت، أمس، إن هذه القضية مدرجة بالنسبة للشرطة، وتعاليت الشبهات ضدهما في حينه الجنسي واستغلال ضباط لمناصبهم بحق شرطيات عملن تحت إمرتهم، التي كشف النساب عنها في السنتين الأخيرتين وتسببت باستقالة ضباط بأعلى رتبة ودفع ضباط آخرين إلى الاستقالة.

وفقا لصحيفة فإن رئيس لجنة الداخلية التابعة للكنيست، عضو الكنيست دافيد أمسال، من حزب الليكود الحاكم، يطلب من خلال مشروع قانون بإلزام كافة ضباط قسم التحقيقات في الشرطة بالخضوع لتحقيق على جهاز "بوليغراف"، موضحا أنه من أجل الحفاظ على شرطة إسرائيل، فإنه من الصواب إخضاع ضباط التحقيقات لبوليغراف مرة كل ثلاث سنوات، وإذا كان كل شيء سليم، فما الذي يخافون منه؟

وردت مصادر في الشرطة على أمسال بالقول إنه «لا يمكن التشكيك بجميع العاملين في الجهاز، وبوليغراف هو أداة عدوانية جدا. أنت تتعرق» أمام المحقق، ولا يوجد سبب لأن يخضع جميع ضباط التحقيقات لذلك.

وفيما يأمل ضباط الشرطة أن يعمل وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، من أجل التوصل إلى تسوية تمنع سن مشروع القانون بصيغته الحالية من جهة، وتتفق مع مطالب أمسال من الجهة الأخرى. لكن إردان قال إن «ثمة أهمية كبيرة لإقرار هذا القانون ومنع المقتش العام للشرطة أداة عمل أخرى وضرورية وعملية تعزيز الثقة بالشرطة، وأنا أفهم قلق زميلي ورئيس لجنة الداخلية عضو الكنيست أمسال، لكن يجب التوصل إلى تسوية منطقية تخلص خطر تسرب معلومات من التحقيقات».

وتجدر الإشارة إلى أن طرح مشروع القانون هذا يأتي أيضا في وقت تجري فيه الشرطة تحقيقات جنائية ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بشبهة تورطه في قضايا فساد، وتسرب معلومات كثيرة من هذه التحقيقات إلى وسائل الإعلام بشكل متواصل على خلفية اتهام الجمهور بهذه التحقيقات.

المنتهد

الثلاثاء ٥/١٦/٢٠١٧م الموافق ٢٠ شعبان ١٤٣٨هـ العدد ٤٠٠ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

متاجرة سياسية بآلام "الناجين من الهولوكوست"

بقلم: أنطوان شلحت

مرة أخرى نتوقف في هذا العدد عند موضوع "الناجين من الهولوكوست" الذين يعيشون في إسرائيل، من زاوية تسليط الضوء على المتاجرة السياسية الرعناء بالأمم التي دأبت عليها الحكومات الإسرائيلية المتتالية، ولا سيما منذ تسلم حزب الليكود اليميني سدة الحكم قبل أربعة عقود (طالع تقريرا ص ٧).

وأشرنا في العدد السابق من "المنتهد الإسرائيلي" إلى تقرير خاص أصدره أخيرا مراقب الدولة الإسرائيلية حول أوضاع الناجين من المحرقة النازية في إسرائيل، واعتبره المراقبون "تقريراً خطراً جداً"، ووجه في سياقها انتقادات حادة للغاية إلى عدد من الوزارات الحكومية مؤكداً أن "الدولة لا تقوم بواجباتها تجاه الناجين".

وضمن التقرير المنشور في هذا العدد، بيّنه أحد المؤرخين الإسرائيليين المتخصصين في شؤون الهولوكوست بأن الفجوة الموجودة بين استغلال الناجين من أجل "بلورة وعي وطني مؤدع بالصحیونية" وبين الدعم المادي القمّود للناجين شاسعة جداً.

ولا تقتصر هذه المتاجرة المغيّبة على الفترة الحالية، بل إن جذورها تعود إلى الفترة التي حدثت فيها المحرقة والفترة التي تلتها وتزامنت مع إقامة الدولة.

وأشرنا أكثر من مرة إلى كتابين متميزين تناولوا هذا الموضوع بالعرض والتحليل: الأول بعنوان "المليون السابع" من تأليف توم سيفغ، والثاني بعنوان "ذهب اليهود" من تأليف عديت زرطال. يؤكد سيفغ أن قيادة "الييشوف" اليهودي في فلسطين حصرت اهتمامها، عشية الهولوكوست، في إنقاذ اليهود الراغبين في الهجرة فقط أو أولئك الذين "اعتبرتهم قادرين، جسدياً وعقلياً، على الإسهام في نجاح الجماعة" (اليهود في فلسطين). ومن هذا المنطلق اختارت الشباب القادرين على العمل في الزراعة وأهملت المهنيين والتجار وكبار السن، وبحسب تعبير الرئيس الثاني لحكومة إسرائيل موشيه شاريت "تمّ إحضار الجيد وترك الرديء".

كذلك يشير المؤلف نفسه إلى أن التباين السياسيين الكبيرين في الييشوف اليهودي في فلسطين، وهما المباي برعاية ديفيد بن غوريون واتحاد المهیونيين التنتقحيين برعاية زئيف جابوتنسكي، حاولا استغلال ضائقة اليهود في أوروبا من أجل جلبهم إلى فلسطين. وفي هذا الإطار جرت اتصالات مع السلطات الألمانية أسفرت عن اتفاقيات لتهجير أعداد منهم، واستمرت هذه الاتصالات حتى أواسط الحرب العالمية الثانية وأجريت في السز وتحولت إلى مادة للمضاربات السياسية والاتهامات المتبادلة بين المباييين والتنتقحيين. ويورد سيفغ آراء متضاربة بشأن مدى معرفة قيادة الييشوف بالخطط الألمانية النازية لتصفية يهود أوروبا الشرقية. غير أنه يميل إلى الرأي القائل إن هذه القيادة أدركت هذا الأمر منذ البداية، وأدركت معه أنها عاجزة عن إنقاذ أولئك اليهود. ويبدو أن الوكالة اليهودية بين غوريون بشكل خاص وضعا أولوية تدعيم الييشوف اليهودي وتحضيره لمرحلة الدولة فوق أي اعتبارات أخرى، مهما تكن. ومن بين القرائن العديدة على ذلك ما أعلنه بن غوريون، في الأسبوع الثاني لانطلاق الحرب العالمية الثانية، أمام اجتماع اللجنة المركزية لحزب مباي في تل أبيب، من أن "أعضاء الحزب لا يقررون مصير ما يحدث في أوروبا... ولا فائدة ترحى من الكلام عن التطورات الأخيرة، بل ينبغي التعامل معها باعتبارها كوارث طبيعية".

ونجد في كتاب زرطال إشارات قوية إلى أن اليهود "الصابرا" (الذين ولدوا في فلسطين) تبنوا موقفاً متعالياً ورافضاً إزاء الناجين من أوروبا وإزاء ما زهمهم، وهو موقف كان من شأنه أن يخلف "آثار ندوب عميقة في نفوس أولئك الذين نجوا من الهولوكوست وهاجروا إلى فلسطين". وتغذى هذا الموقف من وقائع تعامل قيادة الييشوف مع هؤلاء، وبالأخص مع المهاجرين الألمان.

لكن الأهم من تلك الوقائع ومن ذلك الموقف يبقى كامناً في دلالات أخرى تقف في صلب سيرورة هيكلية عناصر الرواية الإسرائيلية الرسمية حول الهولوكوست، ليس أسطها تجيير ما حل باليهود من فظائع وعذابات لصالح تدجيج عملية صياغة وتكوين "اليهودي الجديد" في صورة "الجسور والمقاتل".

ويرى أكثر من باحث مهيوئي أن إحدى أبرز محصلات الهولوكوست هي ذهاب يهود أوروبا "إلى المسلخ مثل الخراف". وهو التعبير الحرفي الذي استخدمه أبناء الييشوف، وفيآته أحياناً، لتوصيف ضحايا النازية، في إلماح مفرد في جهارته إلى غيظهم وحنقهم على هذا الخنوع الذي يصيب المنظمات الصهيونية لتعزيز صورة "اليهودي الجديد" مقتل، وترتباً على ذلك تغنياً باحثون آخرون أن يربطوا بين هذا الموقف وبين حقيقة أن قسماً من قيادة الحركة الصهيونية رفض تقديم أي مساعدة لإنقاذ يهود أوروبا. وحتى عندما أضحت فكرة الإبادة النازية خطراً على درجة كافية من الملموسية اشترط هذا المنصرم تقديم المساعدة بالوصول على ضمانات لا تُرد بأن يسهم الناجون في الجهود المنصرفة نحو صياغة "اليهودي الجديد" ونحو إنشاء "الدولة اليهودية".

ومصدراً لهذا الربط يفتيسون عن بن غوريون ما كتبه عام ١٩٢٨ عقب "ليلة البلور (الكريستال)", حيث قال: "لو أُنّي أعرف أن في مقدوري إنقاذ جميع أولاد ألماني (اليهود)، بواسطة نقلهم إلى انكلترا، وإنقاذ نصفهم فقط بواسطة نقلهم إلى أرض إسرائيل، لما ترددت في اختيار الأمر الثاني".

في هذا الموقف، الذي اعتبره البعض مثيراً للترقّب، ما يفسّر تواضع هذه القيادة نفسها، بعد أن أصبحت قيادة للدولة الإسرائيلية، في الحديث عن الهولوكوست وفي أخذه بالحسبان في مجرى إجراءات برمجة "الذاكرة القومية". غير أن هذا التواضع سرعان ما انحسر مع إعادة فتح هذا الملف ارتباطاً بمحاكمة رودولف كاستنر وفيما بعد ارتباطاً بمحاكمة أدولف أيخمان. وانطلقت جهود برمجة الرواية الإسرائيلية حول الهولوكوست من منطلقين يكمل واحدهما الآخر:

(*) الأولى- منطلق الحصرية، الذي اجتهد لناحية استنباط "خصوصية الإبادة" المتعلقة باليهود فقط لمجرد كونهم كذلك. ومن ذلك القول إن الدافع الأهم لحملات الإبادة هو كون اليهود في المنفى (الدياسبورا)، وتذكير العالم بضرورة مساعدة الدولة اليهودية الفتية تعويضاً عما لحق باليهود من فظائع وآثام... وتعزيز الفكرة القائلة إن الدعاية المناهضة للصهيونية هي دعاية معادية للسامية وبالتالي فإن محاربتها تستدعي دعم دولة إسرائيل.

(*) الثاني- منطلق التعمية على المواقف المذكورة أعلاه لقيادة الييشوف الصهيونية حيال الهولوكوست، والمقصود مواقف الاستنكاف عن تقديم المساعدات لإنقاذ اليهود، حدّ التواطؤ، وكذلك مواقف الاستعلاء والنّبذ إزاء ضحاياها والناجين منه سواء بسواء.

واتخذت التعمية منحيين لداليين:

(*) الأولى- منحى التظاهر بأن قيادة الييشوف بذلت كل ما كان في مستطاعها أن تبذله لإنقاذ يهود أوروبا من المحرقة النازية، غير أن الظروف الموضوعية كانت أقوى منها بكثير.

(*) الثاني- منحى تضخيم الدلالات المضادة لتعبير "الذهاب إلى المسلخ مثل الخراف" والمتمثلة، أكثر شيء، في المقاومة التي أبدهاها اليهود داخل "الغيتوات". ويندرج في هذا الإطار، مثلاً، التعامل الدلالي المفهومى للرواية الإسرائيلية الرسمية مع "مقاومة اليهود في غيتو وارسو، وهي المقاومة التي حولتها تلك الرواية إلى مثل أعلى للبطولة ومنحتها صفة "التمرد" بامتياز، على الرغم من أنه من الناحية العسكرية الصرفة، كما تؤكد زرطال "لا يُصنّف تمرد غيتو وارسو في عداد العمليات الكبيرة. فهو لم يسهم بشيء في تقصير أجل الحرب العالمية الثانية أو في سحق النازية. ولم يغير قيد أنملة في عمليات القتل النموذجية التي تعرض لها يهود أوروبا... ونهاية هذا التمرد معروفة للجميع: التهمته السنتة النيران وجعلته أثراً بعد عين... وغالبية المحاربين سقطوا خلال أعمال المقاومة. أما من بقي منهم، وبينهم قائد التمرد مردخاي أنيليفيتش، فقد لقوا حتفهم في معقل قيادة "المنظمة اليهودية المحاربة"." قسم منهم انتحر بإطلاق النار على نفسه والقسم الباقى مات مختنقاً بالغاز الذي سربه الألمان إلى داخل المعقل".

حرب متواصلة، رسمية وإعلامية وشعبية، ضد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل



وقف احتجاجية للاجئين افارقة في تل ابيب.

الجوء على الانكشاف «الطوعي»، وفي هذا بالذات يكمن خبث هؤلاء، لأن إسرائيل متخصصة في الطرد، كما تنوه كاوفمان. فطبقا لمعطيات دائرة السكان والهجرة، يتم طرد ٨,٨ أشخاص من إسرائيل يوميا، بالمعدل. وفي العام ٢٠١٦، مثلا، تم طرد ٣٪ من مجموع المهاجرين الذين كانوا يقيمون في إسرائيل دون تأشيرات، لكن إسرائيل تمتعت عن طرد طالبي اللجوء السودانيين والإريتريين بالقوة، نظرا لأنهم ينتمون إلى مجموعات سكانية محمية وفق القانون الدولي ومن شأن طردهم بالقوة (وهو ما حصل في السابق أيضا) تعريض حياتهم، حريتهم وأجسادهم لأخطار حقيقية وجدية، ولأن إسرائيل لا تريد. لهذا السبب - أن تكون موثقة على طرد هؤلاء بالقوة، فهي تفضّل اعتماد إجراءات ترمي إلى تخفيف حياتهم وتبييضهم حتى يصلوا إلى وضع لا يطاق لخصم عدية مغادرة إسرائيل «طوعيا»!

يوم ٩ الجاري، أن «دولة إسرائيل تشن حربها الواسعة والأكثر شعبية ضد جزء صغير نسبيا، فقط، من السكان الأجانب المقيمين في إسرائيل، وهؤلاء بالذات هم الذين يقيمون فيها بصورة قانونية، يحملون تأشيرات يتم تجديدها كل شهرين - ثلاثة أشهر (طبقا لمزاج موظفي دائرة السكان والهجرة، المسؤولين عن تجديد التأشيرات)، لكن جريمتهم الوحيدة تكمن في طريقة دخولهم إلى إسرائيل - وهي الطريقة التي يلجأ إليها السود الأعظم من طالبي اللجوء في شتى أنحاء العالم حين يدخلون إلى دول يفترض بها أن توفر لهم الحماية والرعاية - عبور الحدود مشيا على الأقدام حتى الوصول إلى المكان الأكثر أمنا وأمانا، حيث يستطيعون الحصول على الحماية اللازمة.

ادعى المبادرون إلى سن القانون المذكور والمروجون له بأن الهدف منه هو ممارسة الضغط الذي من شأنه حث طالبي

أوكرانيا وجورجيا، دخولوا إلى إسرائيل كسائح في أعقاب إلغاء الحاجة إلى الحصول على تأشيرات دخول مسبقة إلى إسرائيل، وفور وصولهم إليها، تقدموا بطلبات لجوء، تعكف السلطات الرسمية الآن على فحصها والنظر فيها.

لكن هؤلاء جميعهم لا ينطبق عليهم تعريف «المتسللون»، كما ورد في نص القانون، وهو ما يعني بطبيعة الحال، أن القانون الجديد، الذي شرعه الكنيست كتعديل لقانون منع التسلسل، يسري فقط على ٤٠ ألف شخص طالبي لجوء في إسرائيل، غالبيتهم العظمى من السودان وأريتريا، إضافة إلى بضعة آلاف قليلة من دول أفريقية أخرى جاءوا إلى إسرائيل عبر سيناء ويحملون تأشيرات، مما يحول دون طردهم من البلاد. حرب واسعة ضد جزء من الاجانب المقيمين في إسرائيل تؤكد نوعا كاوفمان، في تقرير خاص حول الموضوع نشرته على موقع «محادثة محلية» (سحياح ميكوميت) الإسرائيلي،

مقاومة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والدفع بهم إلى جحيم الفقر والعوز في بلاد ليست بلادهم، وتؤكد كاوفمان أن الضرر سيصيب، أيضا، المجموعات السكانية المحيطة باللاجئين الأفارقة، خاصة وأن تلك المجموعات تصارع منذ سنوات على موارد عامة مقلصة في تلك المناطق التي تتعرض للإهمال الرسمي طوال عشرات سنوات قادمة جدا، من جانب الحكومات المتعاقبة وأذرعها المختلفة.

والى جانب ذلك، سيعود التعديل القانوني المذكور بالضرر على سوق العمل الإسرائيلي برزته وعلى العامل الإسرائيلي، إذ أن كثيرين من العمال والمشغلين الذين سيحاولون الهرب من دفع هذه المبالغ التي نص عليها التعديل المذكور، نظرا لكونها مبالغ كبيرة نسبيا لا تبقى من الرواتب ما يكفي لسد الاحتياجات المعيشية الأساسية، سيضغون أنفسهم، في مثل هذه الحالة - في خانة مخالفي القانون، الأمر الذين قد يعرضهم إلى محاكمات وإلى عقوبات شديدة، مالية وغيرها، ومن جانب آخر، تشكل تهرب العمال والمشغلين من دفع هذه الأموال مسا بدماخل الدولة، ما يؤثر سلبا على الاقتصاد بصورة عامة وعلى وتائر نموه.

٢١٨ ألف «غير إسرائيلي» في إسرائيل
النقطة الأهم في السياق هنا هي التي تسجلها كاوفمان بما يلي: «أعضاء الحكومة والكنيست الذين عملوا كل ما في وسعهم من أجل سن هذا القانون تركزوا في ما يسفونهم «المتسللون»، أي المجرمين الذين يجلسون بيننا ونحن نحاول تقيؤهم... لكن الفحص المتاني والدقيق لصورة الوضع بين اللاجئين الأفارقة المقيمين في إسرائيل تبين أن ثمة تقسيمية واضحة تميز بين من يتم تشريع قوانين جديدة وقاسية جدا ضدهم ليل نهار، وبين من يمررون من تحت أجهزة الرادار الحكومية، الإعلامية والشعبية. ومن هنا، فلا مجال لإنكار حقيقة أن القوانين الأخيرة، كلها تقريبا وبصورة جارية، أعدت ضد السود، المهاجرين من أصول أفريقية».

تشير المعطيات إلى أن نحو ٢١٨ ألف «غير إسرائيلي» يقيمون ويعيشون في إسرائيل اليوم، سواء بتأشيرات مؤقتة يتم تجديدها أو بدون تأشيرات إطلاقا، من بين هؤلاء، هناك ٨٤ ألف شخص موجودون في إسرائيل بمصادقة الحكومة الإسرائيلية وطلب منها ويطلق عليهم اسم «مهاجرو العمل» أو «العمال الأجانب»، وإلى جانب هؤلاء، هناك نحو ٩٤ ألف شخص موجودون في إسرائيل بدون أي تأشيرة وتطلق عليهم السلطات الرسمية اسم «المقيمين غير الشرعيين»، تقوم «دائرة السكان والهجرة، وصددهم وتوثيق تفاصيلهم حسب الدولة التي جاءوا منها (بحسب ترتيب تنازلي)، وتجد بين هؤلاء مواطنين من الدول التالية: الاتحاد السوفياتي، الهند، رومانيا، المكسيك، الفلبين، الهند، تركيا، مصر، كولومبيا، فنزويلا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا السابقة، البيرو وغيرها. ابتداء من السنة الماضية، أضيف إلى هؤلاء المهاجرين في إسرائيل نحو ١٤ ألفا من طالبي اللجوء من جمهوريتي

٢١٨ ألف «غير إسرائيلي» يقيمون ويعيشون في إسرائيل اليوم، من بينهم ٨٤ ألف شخص موجودون بمصادقة الحكومة الإسرائيلية وطلب منها ويطلق عليهم اسم «مهاجرو العمل» أو «العمال الأجانب»؛ ٩٤ ألف شخص موجودون بدون أي تأشيرة وتطلق عليهم السلطات الرسمية اسم «المقيمين غير الشرعيين»؛ نحو ١٤ ألفا من طالبي اللجوء من جمهوريتي أوكرانيا وجورجيا، لكن تعديل «قانون المتسللين»، الذي دخل حيز التنفيذ في مطلع أيار الجاري لا يسري على أي منهم. لأنهم لا يستوفون تعريف «المتسللون»، وإنما يسري فقط على ٤٠ ألف شخص من طالبي اللجوء، غالبيتهم العظمى من السودان وأريتريا!

ينص التعديل الذي أدخله الكنيست الإسرائيلي على «قانون منع التسلسل»، وأصبح ساري المفعول في الأول من أيار الجاري، على خصم ٢٠٪ من رواتب اللاجئين طالبي العمل من السودان وأريتريا المقيمين في إسرائيل، على أن يتم إيداع هذه المبالغ في حساب أئتمان في أحد البنوك الإسرائيلية لا يستطيع العامل سحبها والاستفادة منها إلا لدى مغادرته إسرائيل، ومعنى هذا، أن خمس الرواتب الشهري الذي يتقاضاه اللاجئ العامل من هؤلاء - وهي رواتب متدنية جدا أصلا - يخضم ليوعد في حساب أئتمان دون أن تكون لديه أي إمكانية لاستخدام أمواله الخاصة هذه والاستفادة منها!! -وعلاوة على هذا، تخضم من رواتب هؤلاء العمال ضرائب بنسب مرتفعة جدا، نسبيا، تزيد عن مستوى الضرائب التي يدفعها الإسرائيليون عادة، ما يعني أن الراتب الشهري الذي يحصل عليه العامل اللاجئ من السودان أو أريتريا الآن، بعد دخول التعديل القانوني حيز التنفيذ، يقل بنحو ٣٥٪ عما كان يحصل عليه حتى الآن!

وفوق هذا وذاك، يجيز القانون أيضا فرض غرامات مالية على كل واحد من هؤلاء يدفعها، مباشرة، من تلك الأموال التي خصمت منه عنوة، وذلك إذا ما صدرت ضده أوامر رسمية بمغادرة إسرائيل لكنه تأخر عن مغادرتها في الموعد المحدد وخلال المهلة الزمنية المحددة.

ولا تكتفي دولة إسرائيل، بحكومتها وبرلمانها (الكنيست) وأذرعها السلطوية المختلفة، بكل ما تفرضه من تضيقات ومضايقات على هؤلاء اللاجئين الذين يعيشون في ظروف حياتية مزريّة، إذ يتعرضون للاعتداءات وأعمال التنكيل اليومية تقريبا، من مجموعات العنصريين الذين ينتمون لشن «غزوات ليلية» على الأحياء والعمارات التي يسكن فيها هؤلاء اللاجئون فلا يتورعون عن الاعتداء الجسدي عليهم وكيل الشتائم والإهانات لهم.

وترى نوعا كاوفمان، مركزّة دائرة اللاجئين وطالبي اللجوء في جمعية «عنوان العامل» («كاف لعوفيد» بالعبرية)، أن المنظمات الناشطة في أوساط اللاجئين الأفارقة تتوقع أن يتعدى الضرر المترتب عن هذه الإجراءات وإسقاطاتها ما سيمسب هؤلاء اللاجئين وعائلاتهم مباشرة، من حيث

تقرير يميني إسرائيلي يتحدث عن «أموال تركية لتمويل النشاطات الإسلامية المتطرفة في داخل إسرائيل»!

الهدف، حسب كاتب التقرير: «تشجيع عرب إسرائيل على الانفصال عن الدولة»!!

«أردوغان يطمح لأن يكون سلطان المسلمين الجديد ولتذهب سيادة اليهود إلى الجحيم»!!

الإسلامية». وكان قد ادعى هناك أن جمعية «يد بيد» التركية تنشط بصورة حثيثة في منطقة النقب «بهدف نشر وتعميق الأسلمة بين البدو وتجنيدهم لتبني رواية «النجبة» التي يطرها عرب إسرائيل» وأضاف أن هذه الجمعية «تنشط في النقب في ثلاثة مشاريع مركزية هي: توفير الطاقة الشمسية للقرى غير القانونية (هكذا يسمى هذا الكاتب القرى العربية غير المعترف بها رسميا في النقب، أي التي ترفض السلطات الإسرائيلية الرسمية الاعتراف بها كتجمعات سكانية، مما يحرمها من مقومات الحياة والخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء وغيرها)؛ «بيت في النقب» لدعم البناء في هذه القرى «غير القانونية»؛ و«مياه في القرية» لتوفير المياه لاهالي تلك القرى.

في إطار هذه المشاريع، دعمت الجمعية التركية أيضا معركة أهالي النقب العرب ضد «مخطط برفار» السلطوي الذي استهدف ترحيل عشرات الآلاف منهم من أراضيهم.

وقبل أن يختم مقالته هذه، يئوه بيغمان إلى أنه يمكن الاستدلال على حجم الدعم المالي الذي تقدمه جمعية «يد بيد» التركية من حقيقة أنها سعت إلى تجنيد ٧,٢ مليون يورو من أجل تمويل إقامة مركز «النور» الطبي في مدينة أم الفحم، مع الإشارة إلى أن جميع التبرعات التي تقدمها هذه الجمعية تصل إلى جمعيات مسجلة في إسرائيل وتعمل بصورة قانونية وعلنية (يمكن التعرف على بعضها من موقع الجمعية التركية نفسها، بما في ذلك تفاصيل عديدة عنها).

وفي الختام، يقول بيغمان إن كل ما ساقه أعلاه لا يزيد عن كونه «عرضا جزئيا فقط للنشاط التركي في إسرائيل، والذي يتركز في تقوية وتعميق الإسلام ودعم الأماكن المقدسة له وفي تشجيع عرب إسرائيل على الانفصال عن مؤسسات الدولة، طبقا للإيديولوجية المتطرفة التي يتبناها الشيخ رائد صلاح» ثم يعتبر الموضوع بمرته «جانبا من جوانب العلاقات الإسرائيلية - التركية وهو أوسع وأكثر تشعبا مما يبدو، ولذلك فهو يؤثر أسئلة كثيرة، ما هي حصة الحكومة التركية من هذه التبرعات؟ هل تشارك في التمويل المباشر، أم تؤثر على توجيه الأموال؟ هل لهذه الجمعيات علاقات مع منظمات إشكالية، مثل «هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات» التركية (IHH) التي وقفت وراء سفينة «ممرمة» إلى قطاع غزة؟ وهل من المحتمل، مثلا، أنه يتم عبر تركيا تحويل أموال من دول إسلامية أخرى لا توجد علاقات دبلوماسية لها مع إسرائيل»!

ويشير بيغمان إلى أن «الإجابة عن هذه الأسئلة تفوق قدراتنا ومواردنا في المرحلة الحالية، لكن - كما أوضحنا في الماضي - تركيا تمارس نشاطا مماثلا في أوروبا منذ سنوات طويلة، بغية تجنيد مؤيديين وتأثير لها هناك بواسطة شبكات المساجد والتربية الإسلامية بين المهاجرين في تلك الدول»، وأيا تكن الإجابة، فإن «الحقائق، على أية حال، واضحة تماما، ثمة جهات تركية تتدخل في أمور إسرائيل الداخلية وتمارس تأثيرا على عرب إسرائيل أكثر بكثير مما هو معروف ومما يبدو على السطح. فأردوغان يطمح لأن يكون سلطان المسلمين الجديد ولتذهب سيادة اليهود إلى الجحيم».

الإسلامية إلى المسجد الأقصى في القدس وإلى مواقع دينية أخرى، بهدف «تعميق انخراط عرب إسرائيل في النضال من أجل المسجد الأقصى وغيره من الأماكن المقدسة». وضمن دعمها للمساجد في إسرائيل، رصدت هذه الجمعية أيضا مبلغ ١٢ ألف يورو لصيانة وشراء معدات خاصة بالمسجد الكبير في مدينة اللد «التي كان المسلمون يشكلون ٩٠٪ من سكانها حتى العام ١٩٤٨، بينما تتعرض اليوم للتهويد بتوطين المهاجرين الروس فيها»، كما ورد في موقع الجمعية، طبقا لما ترجمه بيغمان.

إضافة إلى ذلك، يضيف بيغمان، تخصص جمعية «يد بيد» بمبالغ كبيرة جدا للفعاليات مختلفة في مجال «التربية الإسلامية»، إذ تدعم، على سبيل المثال، جمعية أخرى (تركية) تتكفل بتمويل رواتب ٤٠٠ إمام في مساجد مختلفة في قرى ومدن عربية في جميع أنحاء إسرائيل، علما بأن راتب الإمام الواحد من هؤلاء يبلغ ٢,١٧٥ دولارا، ما يعني تكلفة إجمالية تبلغ ٩٣,٥٠٠ دولار في الشهر الواحد.

يلاحظ بيغمان أن جمعية «يد بيد» التركية تفاخر بأنها «تمول تعليم القرآن» وبأن أكثر من ١٠,٠٠٠ تلميذ، من مختلف الأعمار والمستويات، قد شاركوا في هذه الدورات، وتنفشر الجمعية على موقعها وثيقة تفصيلية بهذا المشروع وتكلفته التي تبلغ ٥٣,٥١٩ يورو لكل ١٠٠ طالب، أي ٥٣٥ يورو لكل طالب، ويشمل هذا المبلغ أجرة القاعة التعليمية، وجبات ساخنة للتلاميذ، أجرة المعلمين، اللباس الخاص والموحد، الإدارة وغيرها. ويستند بيغان إنه إذا كان هذا المشروع قد شمل ١٠,٠٠٠ طالبا، حقا، فعنى ذلك أن تكلفته الإجمالية زادت عن ٥,٥٣,٠٠٠ يورو، وإلى جانب هذا، تمول الجمعية أيضا تأهيل معلمين خصوصيين لتعليم القرآن في مجموعات تعليمية صغيرة (٧-٥ طلاب في المجموعة الواحدة) وتدفع لهم أجرة مبلغ ١٢٠ يورو في الشهر لكل معلم، وإذا كان يشارك في هذا المشروع ٧٠ معلما، حسب ما ينقل بيغمان عن موقع الجمعية، فعنى ذلك أن التكلفة الإجمالية لأجور هؤلاء المعلمين هي ١٠٠,٨٠٠ يورو في الشهر الواحد.

الجامعات والنقب «غير القانوني»!
يشمل الدعم العالي التركي، كما يقول بيغمان، طلاب الجامعات ممن ينتمون إلى الجناح الشمالي من الحركة الإسلامية، إذ تمول جمعية «يد بيد» التركية جميع نشاطات جمعية «أقراء الطلاب في الجامعات، علاوة على مساعدة هؤلاء الطلاب في تمويل رسوم التعليم الجامعي بمبلغ ٢,٦٠٠ يورو لكل طالب، إضافة إلى مصروف جيب شخصي شهري لكل منهم، ويشارك هؤلاء الطلاب في دورات تحضيرية خاصة تساعدهم على الانتقال من قراهم ومدنهم إلى المسكن الطلبة في الجامعات، كما تنظم لهم زيارات جماعية خاصة إلى المسجد الأقصى، وتبلغ تكلفة هذا المشروع نحو ٢٠ ألف يورو لـ ١٨٠ طالبا في الشهر (وهذا لا يشمل أقساط التعليم الجامعي). ويعيد بيغمان التذكير بما كان كتبه في مقال سابق نشره في الموقع نفسه (ميدها) في ٢٠١٣/٧/١٠ بعنوان «المان التركي والنقب غير القانوني - هكذا تستخدم الأموال التركية لتنفيذ أعمال البناء غير القانوني لدى البدو في النقب، برعاية منظمات فرعية تابعة للجناح الشمالي في الحركة

بأنه معارض للنظام ويصورونه بينما يتم اقتياده إلى المحكمة وسط صدام مع ممثلي الأجهزة الرسمية، وخاصة على ضوء الرسالة والمواقف الواضحة التي يبنيها الجناح الشمالي في مسالتي الانتخابات للكنيست والمسجد الأقصى».

أما «التحقيق الصحفي» المشار إليه، فهو الذي أجراه بيغمان نفسه ونشر في موقع «ميدها» أيضا في اليوم نفسه الذي نُشرت فيه المقابلة مع أبو عجاج (٢٠١٣/٤/١١)، تحت عنوان: «الحركة الإسلامية تبني على النقب»، ثم جاء في العنوان الفرعي أن «الجناح الشمالي» ينظم نشاطات واسعة في النقب «تشمل، ضمن ما تشمل، حملات بناء غير قانوني واسعة النطاق»، ويشير معد التحقيق، في مستهله، إلى تقرير كان نشره قبل ذلك بأيام (في ٢٠١٣/٢/٤)، على الموقع نفسه، تحت عنوان «الحركة الإسلامية والبدو يستغلون الفصح لبناء المكثف»، وورد فيه: «للسنة الثامنة على التوالي، ينظم الجناح الشمالي في الحركة الإسلامية حملات بناء واسعة النطاق تشمل غالبية بلدات البدو في النقب، بهدف تعزيز التضامن بين عرب الجليل والمثلث وبين إخوانهم غير الأشقاء من الصحراء».

مساجد، أئمة ومجموعات لتعليم القرآن
يذهب بيغمان، في مقالته الحالية، إلى البحث عن مؤسسات وجهات تركية «توظف أموالا طائلة في إسرائيل»، حسب وصفه، فيجذب بينها جمعية تدعى «يد بيد»، أقيمت في أقره في العام ٢٠١٢ «من أجل التخفيف عن سكان المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٤٨، كما قرأ بيغمان في موقع هذه المنظمة على الشبكة، وقرأ، أيضا، أن نشاطها يتركز، أساسا، في «مشاريع محلية في مجالات: المدارس، التربية الاجتماعية، الصحة، تعلم وحفظ القرآن»، حسبما ترجم بيغمان عن التركية مستعينا بـ«ترجم غوغل»، كما ينوه.

يفيد موقع جمعية «يد بيد»، كما يقول بيغمان، بأنها «ضالعة جدا بما يجري في إسرائيل، فهي تمول دورات استكمال واسعة للمعلمين في مجال تعليم القرآن، تدعم نشاطات لتعزيز التواجد في المسجد الأقصى وغيره من الأماكن المقدسة وتساعد في تشكيلة واسعة من الفعاليات التربوية والثقافية»، ويلاحظ أن «المعلومات على موقع هذه المنظمة قديمة بعض الشيء»، لكن صحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تبين أن الجمعية لا تزال فعالة اليوم أيضا وتواصل تنفيذ نشاطات غير قليلة - أحد المشروعات المركزية التي تتكفل هذه الجمعية التركية بتمويلها، حسبما يكتب بيغمان، هو ترميم وإعادة تصميم مساجد في مختلف أنحاء إسرائيل، «تتعرض لاعتداءات مختلفة، منذ نكبة ١٩٤٨ وحتى اليوم... فقد تم هدم وتدمير مساجد ومقابر عديدة، كما ينقل بيغمان عن موقع المنظمة ويضيف: «المسجد الذي يتضمن تفاصيل تكاليف هذا المشروع اختفى عن موقع المنظمة، لكن يمكن التقدير بأن الحديث يجري عن مبالغ طائلة جدا».

في إطار الدعم الذي تقدمه، تتكفل جمعية «يد بيد» التركية، أيضا، بتمويل الرحلات والبرلات والجولات التي ينظمها «الجناح الشمالي» في الحركة

ما هو سبب اهتمام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بأوضاع المسلمين في إسرائيل وأوضاع مساجدهم، كما انعكس (الاهتمام) في الخطاب الذي ألقاه أردوغان يوم الثامن من أيار الجاري ووجه خلاله انتقادات حادة للحكومة الإسرائيلية وسياساتها، وخصوصا في سياق الحديث عن ممارساتها في المسجد الأقصى المبارك وعن «قانون منع الأذان» الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى؟

سبب هذا الاهتمام هو «بسيطة شديدة: الأموال التركية التي تمول النشاطات الإسلامية المتطرفة في داخل إسرائيل»! «حسبا يعن كيفية بيغمان، رئيس تحرير موقع «ميدها» الإسرائيلي، اليميني المتشدد، في مقال خصمه لهذا «الموضوع» ونشر في الموقع المذكور (يوم ٩ الجاري) تحت عنوان «الأموال التركية التي تحرض عرب إسرائيل»!

يرى بيغمان أن الحديث يجري هنا عن «موضوع لم يحظ، حتى اليوم، بالقطعية والمتابعة في إسرائيل، وهو منظومة التمويل التابعة للحركة الإسلامية الإسرائيلية، وخصوصا الجناح الشمالي برئاسة الشيخ المتطرف والمحرض رائد صلاح... وهي منظومة مرتبطة، بروابط وثيقة، بجمعيات تركية».

«مراقب ومتابع»!

يقتبس بيغمان مما يقول إن باحثا فلسطينيا من النقب يدعي عاطف أبو عجاج كتبه في إطار دراسة أكاديمية أجراها حول الحركة الإسلامية في النقب، فيقول: «شبكة العلاقات المنشعبة التي نجح الجناح الشمالي بإقامتها وتكريسها مع القيادة الإسلامية العالمية أنشأت قاعدة متينة من صناديق الدعم الثابتة. هذه الشبكة أقيمت بفضل نشاط الشيخ رائد صلاح الذي استطاع، خلال السنوات الماضية، تحويل الجناح الشمالي إلى أداة مركزية مقبولة لدى الصناديق الداعمة من خارج البلاد».

ويضيف بيغمان إن أبو عجاج «لا يقدم تفاصيل حول هوية تلك الصناديق وماهيتها»، لكن بيغمان نفسه نجح في العثور على «بعض التفاصيل» من خلال «مراقبتي ومتابعتي لنشاط الحركة الإسلامية في النقب»، كما يقول! ويوضح أن «المعطيات التي سأعرضها هنا ليست، كما يبدو، سوى طرف صغير جدا من الكتلة الجليدية الهائلة المتمثلة في التمويل الإسلامي في إسرائيل».

في البحث عن دراسة عاطف أبو عجاج المذكورة على شبكة الانترنت، وجدنا أن بيغمان هذا «متخصص» في الكتابة التحريضية ضد الحركة الإسلامية خاصة، وقد أهالي النقب عامة، فقد أجرى مقابلة مع أبو عجاج نشرت في موقع «ميدها» نفسه يوم ٢٠١٣/٤/١١، مع إشارة إلى أن تلك المقابلة «جاءت استمرارا للتحقيق الذي أجراه موقع ميدها حول الدور المكثف الذي يقوم به الجناح الشمالي من الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح في مجال البناء غير القانوني في النقب»!

في المقابلة أيضا، يقول أبو عجاج إن «الحركة الإسلامية، وخاصة الجناح الشمالي، تجمع أموالا من خارج البلاد، في دول الخليج ودول إسلامية أخرى. فرائد صلاح يتمتع بعلاقات عامة ممتازة في العالم العربي، يصفونه هناك



المشروع الاستيطاني في القدس المحتلة في عهد حكومات نتنياهو (٢٠٠٩-٢٠١٦)

سكان حي بطن الهوى (سلوان) يتعرضون لعملية اقتلاع واسعة ومتصاعدة!

عدد المستوطنين في القدس ازداد بنسبة ٧٠٪ في سبع سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٦)، بينما ازدادت مساحة الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها مستوطنات جديدة بنحو ٦٠٪، وازداد عدد التجمعات الاستيطانية من ١٠٢ إلى ١٤٢ (زيادة ٣٩٪) مقابل إخلاء وتهجير ٦٠ عائلة فلسطينية من بيوتها ٥٥ خلال العامين الأخيرين فقط

“بشراء” أراض من اصحابها الفلسطينيين سكان الحي، مستخدمين طرق الخداع وأساليب التخويف، ويؤكد التقرير أن هذه العمليات تجري تحت حماية الشرطة، التي تستخدم العنف الشديد ضد الفلسطينيين في القدس وأحيائها (بما في ذلك: استخدام الغاز المسيل للدموع، القنابل الصوتية، الاعتقالات وإطلاق الرصاص الحي)، بدعم مباشر من وزارة الإسكان (وزيرها يوعاف غالاتن من حزب “كولانا” برئاسة موشيه كلون) وسياسيين إسرائيليين كثيرين، من بينهم وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان (ليكود)، وزير الزراعة أوري أزيئيل (البيت اليهودي) ونائبة وزير الخارجية تسيبي حوتوبييلي (ليكود).

وحيل ذلك، قد يبلغ عدد العائلات الفلسطينية التي ربما تفقد بيوتها في الحي وتضطر إلى الرحيل عنه أكثر من ١٠٠ عائلة. ويقول تقرير “سلام الآن” و”عير عميم”: “إذا ما تحققت خطط المستوطنين هذه، فقد يصبح حي بطن الهوى في سلوان التجمع الاستيطاني الأكبر في قلب حي فلسطيني في محيط مدينة القدس. مثل هذا التجمع سيحكم الخناق، بصورة شديدة جدا، على البلدة القديمة في القدس، وسط تقليص إضافي في إمكانية تقسيم مدينة القدس مستقبلا إلى عاصمتين، كما ينكح ضربة قاصمة أخرى لحل الدولتين”.

تهجير واستيطان في «الحوض المقدس»

يتضح من معطيات التقرير أن منطقة «الحوض المقدس» (أو «الحوض التاريخي») في مدينة القدس هو المنطقة التي تجري فيها أكثر العمليات الاستيطانية كثافة، وخصوصا منذ بدء الولاية الثانية من رئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩. فابتداء من العام المذكور، ازداد عدد الوحدات السكنية التي يمتلكها ويسكن فيها المستوطنون في منطقة «الحوض المقدس» بنحو ضعف ما كان عليه من قبل، كما ازداد عدد المستوطنين هناك بنسبة ٧٠٪، مقابل إخلاء/طرده وتهجير ٦٠ عائلة فلسطينية في الشيخ جراح، سلوان (وادي حلوة وبطن الهوى)، إلى جانب إخلاء وطرده ٨ عائلات إضافية أخرى في الحي الإسلامي في البلدة القديمة في القدس.

من بين عمليات الطرد والتهجير الـ ٦٨ المذكورة، جرت خلال السنتين الأخيرتين فقط. وإضافة إلى ذلك، تعيش ٣٠٠ عائلة فلسطينية في منطقة الحوض المتوسط، حتى الآن، تحت سيف الإخلاء والطرده، الأغلبية الساحقة منها (٥١ عائلة) في حي بطن الهوى.

وتبين المعطيات أيضا أنه بينما ازداد عدد المستوطنين في القدس الشرقية منذ العام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٩٪، ازدادت الميزانية المخصصة لحمايتهم وحراستهم من قبل وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية من ٣٧,٦٤,٠٠٠ شيكل في سنة ٢٠٠٩ إلى ٨٢,٣٣٩,٠٠٠ شيكل في منتصف ٢٠١٦، أي زيادة نسبتها ١١٩٪.

القديس الشريف («جبل الهيكل»). يبلغ تعداد سكان هذا الحي نحو ١,٠٠٠ مواطن ويتميز بالكثافة السكانية المرتفعة جدا وبوضعه الاقتصادي - الاجتماعي المتردي جدا، مما يجعله إحدى النقاط الأكثر ضعفا وحساسية وقابلية للانفجار في القدس المحتلة.

منذ العام ٢٠١٦ نشط في حي بطن الهوى جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية التي تسعى إلى تحويل بطن الهوى إلى مستوطنة واسعة يسيطر عليها مستوطنون يهود. وفي سنة ٢٠٠٤، دخل مستوطنون مقربون من هذه الجمعية الاستيطانية إلى الحي واستولوا على بنائيتين فيه، كان «اشترهما» لهم شخص فلسطيني. إحدى هاتين البنائيتين أطلق عليها اسم «بيت يهونتان» مؤلفة من ٦ طوابق، والأخرى أطلق عليها اسم «بيت العسل»، على بعد ١٠٠ متر عن الأولى، وهي بناية صغيرة فيها شقة سكنية واحدة.

ومنذ ذلك الوقت، وخلال عقد من الزمن، كانت المستوطنة في قلب حي بطن الهوى مكونة من هاتين البنائيتين فقط، وفيهما بالإجمال ٧ - ٨ شقق سكنية. أما الوسيلة المركزية التي تستخدمها عصابات المستوطنين والسلطات الرسمية الداعمة لها لتنفيذ وتوسيع المشروع الاستيطاني في قلب هذا الحي، في بلدة سلوان، فهي تقديم دعاوى قضائية لرفع اليد والإخلاء ضد العائلات الفلسطينية التي تسكن في بطن الهوى منذ عشرات السنين على أراض تدعى هذه العصابات والسلطات الرسمية الواقعة خلفها بأنها «أراض وقفية يهودية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»! والحديث هنا عن مساحة تشمل ٥,٢ دونمات تسكن عليها اليوم نحو ٩٠ عائلة فلسطينية. طبقا للقانون الإسرائيلي، الأراضي التي كانت تابعة لأوقاف يهودية قبل العام ١٩٤٨ وضعت ضمن مسؤولية الوصي العام على الأملاك، تحت تصرفه وإدارته. وفي العام ٢٠٠٩، تم - بمصادقة مسجل الأوقاف الرسمي - تعيين مقربين من عصابة «عطيرت كوهنيم» أمنا لهذا الوقف، فسارع الوصي العام على الأملاك إلى نقل تلك المساحة من الأرض إلى أيدي الوقف. وفي العام ٢٠٠٢، تقدم «أمنا الوقف»، بصفتهم الرسمية هذه، بدعوى رفع اليد والإخلاء ضد العائلات الفلسطينية التي تسكن هناك.

حتى أيار ٢٠١٦، يسكن المستوطنون في ٢٨ منزلا فلسطينيا في حي بطن الهوى، بينما هناك ١٢ دعوى قضائية لرفع اليد والإخلاء ما زالت قيد المداولات القضائية في المحاكم الإسرائيلية ضد ٥١ عائلة فلسطينية أخرى قد تفقد بيوتها ويتم طردها منها «بقرار قضائي»!! في موازاة ذلك، اعتمدت «عطيرت كوهنيم» وسيلتين أخريين هما: الأولى، قام «أمنا الوقف» التابعون لهذه العصابة - وبمساعدة الوصي العام على الأملاك - «بشراء» مساحات أخرى من الأرض في حي بطن الهوى كانت تحت تصرف الوصي العام وإدارته؛ والثانية - قام هؤلاء

شاهد المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في مدينة القدس العربية المحتلة أزهارا وإسعا جدا خلال ولايات رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي، بنيامين نتنياهو، وتحديدا خلال السنوات السبع الأخيرة، بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٦، إذ ازداد عدد المستوطنين في القدس وأحيائها بنحو ٧٠٪ في الفترة المذكورة، بينما ازدادت مساحة الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها مستوطنات جديدة بنحو ٦٠٪، وخاصة في الشيخ جراح وبطن الهوى (في سلوان). هذا ما كشفت عنه، للمرة الأولى، معطيات نشرتها حركة «سلام الآن» وجمعية «عير عميم» (المتخصصة في شؤون القدس واسمها الكامل هو: «جمعية عير عميم للاستقرار، المساواة والمستقبل السياسي المتفق عليه في القدس») ضمن تقرير خاص تحت عنوان «ضربة في البطن - عن دور الدولة في الاستيطان في بطن الهوى في سلوان».

ويكشف التقرير الأساليب والطرق المختلفة التي تستخدمها منظمات المستوطنين، بمساعدة ورعاية الوصي العام على الأملاك ومسجل الأوقاف (وكلاهما موظفان كبيران رسميين في وزارة العدل الإسرائيلية)، من أجل إخلاء العائلات الفلسطينية في القدس وأحيائها المختلفة من بيوتها وطردها منها من أجل وضعها تحت تصرف المستوطنين.

وبينت المعطيات أن عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي يمتلكها المستوطنون في القدس وأحيائها ازدادت بنسبة ضعفين خلال الفترة المذكورة وارتفعت التكلفة المالية لتوفير إجراءات الحماية والحراسة للمستوطنين في القدس وضواحيها بنسبة ١١٩٪، بينما تم إخلاء/طرده وتهجير ٦٠ عائلة فلسطينية من بيوتها في القدس الشرقية. ٥٥ منها خلال العامين الأخيرين فقط.

وكشفت المعطيات أن عدد التجمعات الاستيطانية في القدس حتى العام ٢٠٠٩ بلغ ١٠٢ تجمع استيطاني وكان يسكنها ٢,٠٠٠ مستوطن، بينما منذ انتخاب نتنياهو في سنة ٢٠٠٩ وحتى منتصف ٢٠١٦ أضيف إلى هذه التجمعات ٤٠ تجمعا إضافيا جديدا، أي زيادة نسبتها ٣٩٪، يسكن فيها ٧٧٨ مستوطناً جديدا. من بين هذه التجمعات: ٣١ تجمعا في مواقع تاريخية، ٤ في البلدة القديمة، ٥ في مواقع أخرى في قلب الأحياء الفلسطينية في المدينة.

ويعتبر تقرير «سلام الآن» و«عير عميم» أن هذه المعطيات، وغيرها الكثير، تعكس «عملية الاقتلاع الكبرى التي يتعرض لها السكان (الفلسطينيون) في قلب سلوان، وخاصة في حي بطن الهوى، خلال السنوات الأخيرة».

بطن الهوى... إرهاب استيطاني، بغطاء قانوني

يركز التقرير على في بطن الهوى في بلدة سلوان، وهو الحي الذي يتعرض لأوسع وأبشع عملية اقتلاع وترحيل، ثم لإحلال استيطاني، نظرا لقربه الجغرافي من الحرم

ورقة موقف صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب:

على الولايات المتحدة والأردن التأثير على اتفاق أستانا بشأن مناطق وقف التصعيد في سورية لتلبية مصالح إسرائيل

السورية وكذلك للخطوط الحمراء التي وضعتها الولايات المتحدة وإسرائيل بهذا الخصوص. ووفقا للاتفاق، فإنه يتوقع أن تشارك قوات إيرانية في مهمات مراقبة وتنفيذ الاتفاق، ومن خلال ذلك ستُمنح إيران إمكانية نشر قوات في الأراضي السورية واستخدام كافة الوسائل المطلوبة من أجل تنفيذ المهمة. والتفاصيل غير واضحة تماما، في هذه المرحلة، وهل ستشارك القوات الإيرانية في مراقبة تطبيق الاتفاق في المناطق المحاذية لحدود إسرائيل”.

واعترفت الورقة أنه “في المستوى المحلي، ثمة خطر آخر يكمن في الاتفاق وهو احتمال عودة قوات نظام الأسد تدريجيا إلى المناطق التي لا تخضع لسيطرته اليوم، من خلال إعادة الخدمات الأساسية التي يزودها النظام لمناطق وقف التصعيد. ومن شأن حدوث تطور في هذا الاتجاه أن يزيد من تعلق المناطق المختلفة بالنظام، الأمر الذي سيعزز من تأثيره فيها وعلىها. وفي الوقت الذي سيحظى فيه النظام بالراحة لمصلحة ترميم الجيش واستمداد القوة، وغياب مساعدة خارجية لتعزيز القدرات الدفاعية الذاتية للقوى المحلية، إضافة إلى عدم تحسين قدرة الصمود الاقتصادي والاجتماعي للسكان، فإن مناطق وقف التصعيد قد تجد نفسها بسرعة في موقع متدن، ومعرضة لمحاولات عودة النظام، ومعه حلفاءه المعادين لإسرائيل”.

كذلك اعتبرت الورقة أن عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى المناطق الآمنة “هي قضية معقدة أخرى وتضع تحديا” أمام إسرائيل. وأردت أنه “من دون رد ملائم، فإن عودة اللاجئين والمهجرين إلى مناطق الدمار، غير الجاهرة لاستيعابهم، يمكن أن تؤدي إلى تدهور الوضع إلى درجة أزمة إنسانية شديدة، ستعود وتنعكس بطرق مختلفة على الوضع الداخلي في سورية وأيضا على الدول المجاورة، وبينها إسرائيل والأردن”.

وتابعت الورقة أنه “في المستوى التكتيكي، فإن الإعلان عن وقف القتال بين النظام والمتمردين (أي المعارضة السورية) وخلال ذلك استمرار القتال ضد المنظمات الإرهابية، يتوقع أن يؤدي، مثلما حدث في اتفاقيات التهدئة السابقة، إلى استمرار مهاجمة المتمردين والسكان من جانب قوات نظام الأسد وروسيا، تحت غطاء الحرب على التنظيمات الإرهابية”.

ورات الورقة أنه “من أجل الامتناع عن تطورات سلبية وعن بلورة أحادية الجانب لسورية المستقبلية من قبل المعارضة الروسية - الإيرانية، سيكون من الصواب من جانب إسرائيل أن تعمل في مسارين موازيين: الأول، إظهار حزم مقابل روسيا ومواصلة إظهار القوة والقدرة على إلحاق الضرر من جانب إسرائيل بالجهود الروسية في المنطقة وذلك من أجل تحسين موقع المساومة، والثاني، هو تشجيع الولايات المتحدة والأردن والسعودية على التدخل بشكل أكبر في المحادثات الاستراتيجية المتعلقة بحل الأزمة في سورية، ودفع المبادئ التالية:

“لا يتم التوصل إلى اتفاق من دون تدخل الولايات المتحدة ودول الخليج، وهو أمر مطلوب من أجل إحداث توازن في صورة المصالح في سورية”.

“احترام «الخطوط الحمراء» الإسرائيلية، وفي أساسها منع استقرار قوات إيران وحزب الله في جنوب غرب سورية، وخاصة في هضبة الجولان (داخل الأراضي السورية)، وكذلك حظر استخدام الدال السوري من أجل نقل أسلحة إلى أيدي حزب الله”.

“بلورة اتفاقيات تتعلق بالمناطق المحاذية للحدود بالتنسيق مع الدول المجاورة، ومثلما تركيا هي طرف في الاتفاقيات المتعلقة بهضبة الجولان السورية، فإن مصالح الأردن وإسرائيل يجب أن تحصل على رد في جنوب سورية”.

“البحث في توسيع انتداب ‘اندوف’ (قوات الأمم المتحدة في الجولان) كجهة مسؤولة عن مراقبة واستقرار منطقة هضبة الجولان السورية وأيضا لمساعدة السكان المدنيين”.

“تنظيم قوات محلية براغماتية بدعم إقليمي ودولي في أطر عسكرية ناجحة، ويحظون بخطط تدريب وتسليح لأهداف دفاعية ولأهداف قتالية مشتركة ضد تنظيمات جهادية في مناطقهم”.

“أن تعمل دول الغرب والمنظمات الدولية، بدعم الدول المجاورة لسورية وبينها إسرائيل، من أجل تعزيز العلاقات مع السكان المحليين في جنوب سورية، ونقل مساعدات إنسانية ودعم بوساطة إعمار وتطوير مناطق وقف التصعيد، بهدف منحها قدرا من الاستقلال في مجالات الطاقة والإسكان والغذاء والزراعة والتعليم والصحة”.

“تحديد حصص وتدرجات لاستيعاب لاجئين ومهجرين بما يتلاءم مع وتيرة الإعمار، وإقامة أجهزة ميطرة ومراقبة”.

“تشكيل جهاز تنسيق مشترك مؤلف من إسرائيل والأردن والولايات المتحدة، تتم في إطاره بلورة إستراتيجية مشتركة تجاه محادثات ترتيب الوضع السوري وكذلك من أجل إدارة الجهود العسكرية والمدنية في جنوب سورية” أي المنطقة المحاذية لإسرائيل.

وخلصت الورقة إلى أن “اتفاق مناطق وقف التصعيد يشكل محاولة من أجل بلورة واقع مستقبلي في سورية وبضمنها مناطق ذات اهتمام كبير لإسرائيل والأردن، ومن دون أخذهما بالحسبان في هذه المرحلة، ومن خلال احتمال نشوء تهديدات وواقع أممي جديد في جنوب سورية، وهذا مؤشر آخر لإسرائيل بأن تعيد دراسة سياسة عدم التدخل في الأزمة السورية وإبداء حزم في الدفاع عن مصالحها الحيوية”.

وقعت كل من روسيا وإيران وتركيا، في الخامس من أيار الحالي، على اتفاق في أستانا، عاصمة كازاخستان، أطلق عليه اسم “مذكرة التفاهات لمناطق وقف التصعيد في سورية”. وجاء هذا الاتفاق، برعاية وضمن الدول الثلاث، في ظل اليأس من إمكانية التوصل إلى وقف إطلاق نار في الحرب الأهلية في سورية الدائرة منذ أكثر من ست سنوات. وهذا الاتفاق هو المحاولة الرابعة لوقف إطلاق النار في سورية خلال أقل من سنة، واعتبرت ورقة موقف صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أول من أمس الأحد، أن على إسرائيل التأثير على اتفاق كهذا، من خلال الإشارة إلى «المخاطر والفرص» الكامنة فيه.

وأشارت ورقة الموقف إلى أن الأمر الجديد في الاتفاق الأخير هو الحديث عن تهدئة وقف التصعيد في أربع مناطق في أنحاء سورية. المنطقة الأولى والأكثر تشمل محافظة إدلب وأجزاء من المحافظات المجاورة لها في شمال سورية وبالقرب من الحدود مع تركيا، وتتركز فيها تنظيمات معارضة كثيرة ومليون مواطن تقريبا. والمنطقة الثانية عبارة عن جيب يقع بين مدينتي حماة وحمص، يسكنه نحو ٢٠٠ ألف مواطن. والمنطقة الثالثة عبارة عن جيب يقع شرق العاصمة دمشق، ويسكنه قرابة ٧٠٠ ألف مواطن. وتقع المنطقة الرابعة جنوب سورية، وتشمل أجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة، ويسكنها قرابة ٨٠٠ ألف مواطن، وقريبة من الحدود مع الأردن وهضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل وتعتبر أن خط وقف إطلاق النار فيها من العام ١٩٧٤ هو حدودها مع سورية. وفرضت إسرائيل قوانينها على الجولان، في العام ١٩٨١ واعتبرت أنها بذلك ضمته إلى سيادتها.

وأعلنت الدول الثلاث الراعية أن أهداف الاتفاق، الذي دخل حيز التنفيذ غداة توقيعه، هي تخفيف قوة القتال وحجمه، وتخفيف الأزمة الإنسانية قدر الإمكان، والسماح ببدء عودة اللاجئين إلى سورية، بينما الهدف الأهم هو وضع أسس حل شامل للحرب والأزمة السورية، من خلال الحفاظ على سلامة أراضيها. وجرى تحديد مدى الخلاف لعام ونصف العام، مع إمكانية تمديد، على أن يتوقف القتال بين قوات النظام والمعارضة المسلحة في مناطق منع التصعيد، بما في ذلك منع الغارات التي ينفذها سلاح الجو السوري. وفي المقابل، فإن الاتفاق النص على استمرار القتال في مناطق منع التصعيد الأربع، ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) وجميعة تحرير الشام» (جبهة النصرة، سابقا) وتنظيمات إسلامية جهادية أخرى.

ووفقا للاتفاق، فإنه سيتم إدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق الأربع، واستئناف الخدمات التي يزودها النظام السوري، مثل تزويد الماء والكهرباء، وإنشاء ظروف تسمح بعودة اللاجئين والمهاجرين طوعا. وستنشر قوات عسكرية من جيوش الدول الثلاث الراعية للاتفاق في نقاط عبور وتفتيش ومراقبة على طول حدود المناطق الأربع بهدف تطبيق الاتفاق ومراقبة تنفيذ.

وأشارت ورقة الموقف إلى أنه على الرغم من إعلام النظام السوري بأنه ملتزم بالاتفاق وسيعمل على تطبيق بنوده، إلا أنه لا يوجد ضمان بأن يفي بتعهداته، إذ إن النظام ليس طرفا في الاتفاق. كما أن تنظيمات المعارضة ليست طرفا في الاتفاق، وعبرت عن معارضتها لسريان وقف إطلاق النار في أجزاء من سورية فقط ورفضت الاعتراف رسميا بدور إيران، خليفة النظام، ورفضتها بأنها «كالذئب الذي سيحرس الحملان» ودعت المعارضة إلى وجوب ضلوع الولايات المتحدة والدول العربية السنية، وفي مقدمتها السعودية، وهي دول برز غيابها عن محادثات أستانا، ورغم حضور مندوب أميركي في هذه المحادثات إلا أنه لم يشارك بشكل فعال فيها. ولم تستبعد ورقة الموقف أن يكون لقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في البيت الأبيض، في العاشر من أيار الحالي، مؤشرا على انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاق أستانا في وقت لاحق.

إسرائيل واتفاق أستانا تدعي إسرائيل أنها اتخذت جانب الحياد في الحرب الأهلية السورية طوال السنوات الست الماضية، لكنها لاتنفي أنها شنت غارات عديدة استهدفت مستودعات وقوافل أسلحة في الأراضي السورية، ادعت أنها كانت على وشك نقلها إلى حزب الله في لبنان. وتصف إسرائيل هذه الأسلحة بأنها “كاسرة لتوازن”، وأنها تشمل صواريخ مضادة للطائرات وصواريخ شاطئ - بحر مضادة للبراج العسكرية.

واعترفت ورقة الموقف الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» أن اتفاق أستانا يستأنف يزيد من الحاجة إلى إعادة تقييم هذه السياسة الإسرائيلية، لأن هذه الخطوة الأخيرة هي مرحلة أخرى في بلورة مستقبل سورية وتنطوي على تحديات ومخاطر بعدة مستويات بالنسبة لها”.

وأضافت الورقة أنه “في مستوى الدول العظمى والإقليم، غياب الولايات المتحدة من إطار الاتفاق يبقي قيادة بلورة مستقبل سورية بأيدي روسيا وإيران والمحور الراديكالي، وأيضا بأيدي تركيا، التي تتخذ مواقف إشكالية من إسرائيل، ولذلك فإن المصالح الأمنية الإسرائيلية بقيت من دون تمثيل لائق” - وتابعت الورقة أنه “في المستوى العسكري - الإستراتيجي، يوفر الاتفاق لإيران، طالما أن الأمور متعلقة بروسيا، مكانة رسمية ومعترف بها في سورية في المستقبل ويمنحها شرعية الاستقرار العسكري فيها، وذلك، في تناقض شديد لموقف المعارضة

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

٥٢٠ ألف مصلحة

صغيرة في إسرائيل

قال تقرير سلطة تشغيل المصالح الصغيرة إن عدد هذه المصالح بلغ في العام الماضي ٢٠١٦ حوالي ٥٢٠ ألف مصلحة، مقابل ٥٠٤ ألف مصلحة مسجلة في العام ٢٠١٥ وان إسرائيل تسجل واحدة من أعلى نسب تكاثر المصالح الصغيرة، سنويا، وبوتيرة تبلغ ١٢٪، مقابل ١٠٪ في النرويج و٩٪ في أستراليا و٨٪ في النمسا و٧٪ في كندا و١٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وقال تقرير آخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إن العدد الصافي للمصالح الجديدة في إسرائيل، بعد حسم عدد المصالح التي تغلق سنويا، هو من الأعلى عالميا، من حيث النسبة المئوية. ويضيف تقرير OECD ٢٠١٤ أعلنت ٣٦٪ من المصالح الصغيرة الإسرائيلية عن تراجع أرباحها، مقابل ٢٠٪ أعلنت عن ارتفاع أرباحها، بمعنى فجوة بنسبة ١٦٪. إلا أن هذه الفجوة تراجعت في العام التالي ٢٠١٥ إلى ١١٪. وفي العام ٢٠١٦ تراجعت بشكل حاد إلى ٤٪.

أعلى نسبة للمصالح المغيرة نجدها في منطقة تل أبيب، إذ توجد هناك ـ حسب التقرير ـ ١٠٠ مصلحة صغيرة لكل ألف مواطن، بينما نجد النسبة الأدنى في القدس، إذ يهبط المعدل إلى ٤٢ مصلحة لكل ألف مواطن. وتشمل هذه المصالح، أيضا، ذوي الأعمال الأكاديمية العالية، التي يختار أصحابها العمل مقابل فاتورة، بدلا من العمل بالأجرة.

تدني وتيرة نمو الصادرات

مقارنة بالدول المتطورة

أظهر تقرير لمعهد الصادرات الإسرائيلي أن إسرائيل تحتل المرتبة قبل الأخيرة في وتيرة نمو الصادرات سنويا، من بين الدول الـ ٣٣ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك في الفترة ما بين ٢٠١٢ وحتى العام الماضي ٢٠١٦. إذ ترتفع الصادرات سنويا بنسبة نصف بالمائة بالمعدل، بينما كانت فنلندا الدولة الأخيرة في OECD. إذ سجلت سنويا ارتفاعا بنسبة ٤,٠٪.

وكانت إسرائيل قد احتلت المرتبة الـ ١١ في وتيرة نمو الصادرات بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١٧. أي السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست على الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية العام ٢٠٠٨، وامتدت لفترة حوالي ١٠ أشهر، حتى عاد الاقتصاد إلى مسار النمو.

وحسب التقرير، تم تسجيل ذروة تراجع الصادرات الإسرائيلية في العام قبل الماضي ٢٠١٥، حينما تراجعت الصادرات بنسبة ٤,٣٪. وشهد العام الماضي ٢٠١٦ ارتفاعا بنسبة ٣,٩٪ في حجم الصادرات، ما يعني أن حجم الصادرات بقي أقل مما كان عليه في العام ٢٠١٤. ويقول مسؤول في معهد الصادرات الإسرائيلي إن تعزيز قيمة الشيكال أمام الدولار اضطر شركات كثيرة إلى تقليص عدد العاملين فيها، أو نقل مصانع لها إلى خارج إسرائيل، بهدف تقليص تكاليف العمل، وذلك على ضوء تراجع حجم المردود المالي، الناجم عن انخفاض قيمة صرف الدولار أمام الشيكال.

ارتفاع بنسبة ٣٠٪

في المبيت في الفنادق

قال تقرير لاتحاد الفنادق إن عدد ليالي المبيت في الفنادق الإسرائيلية سجل في شهر آذار الماضي ارتفاعا بنسبة ٣٠٪، مقارنة بالثمنه ذاته من العام الماضي ٢٠١٦. وحسب الإحصائيات، بلغ عدد ليالي المبيت ٩٢٥ ألف ليلة، ما يؤكد على عودة مستويات السياحة إلى ما كانت عليه حتى ما قبل صيف العام ٢٠١٤. وكان تقرير سابق قد أشار إلى أن السياحة سجلت في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٢٤٪.

وقال تقرير آخر لمكتب الإحصاء المركزي إن عدد ليالي المبيت في شهر آذار الماضي بلغ ٩٢٩ ألف ليلة، وهو ما يعكس ارتفاعا بنسبة تفوق ٢٧٪. وقال مسؤولون في قطاع الفنادق إن هذه الإحصائيات تدل على ارتفاع حاد في السياحة، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن سياحا كثيرين يبيتون عند أقاربهم ومعارفهم، وليس في فنادق.

وبلغ عدد ليالي المبيت في الربع الأول من العام الجاري ٨ر مليون ليلة، من بينها ٢١٣ مليون ليلة لسياح أجانب، مقابل ٣٧٨ مليون ليلة في الفترة ذاتها من العام الماضي، من بينها ١٨٨ مليون ليلة لسياح أجانب. وكما يبدو، فإن عدد ليالي مبيت السياح الأجانب في الربع الأول من هذا العام كان بمستوى الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤. علما بأن التراجع الحاد في السياحة بدأ في صيف ذلك العام، على خلفية العدوان على غزة.

وكان تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي قد قال إن عدد السياح الذين دخلوا إلى إسرائيل في الربع الأول من العام الجاري بلغ ٧٣٩ ألف سائح، وهو أكبر بنسبة ٢٤٪ من عددهم في الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٦. ولكنه أكبر، أيضا، بنسبة ٥٪ من الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤، التي سبقت العدوان على غزة في صيف ذلك العام، إذ سجلت السياحة تراجعا حادا ابتداء من صيف ٢٠١٤ ولاحقا، ثم شهدت ارتفاعا طفيفا في العام الماضي ٢٠١٦.

وهذه الإحصائيات هي امتداد لإحصائيات الشهرين الأولين من العام الجاري، اللذين شهدا ارتفاعا بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالشهرين نفسيهما من العام ٢٠١٦، ما يدل على مؤشر لعودة السياحة إلى مستوياتها "العالية" السابقة، في حال استمرت الأوضاع الحالية على ما عليه.

بقلم: إيتان أفريئيل *

(الكتاب يحذر من تداعيات خطة ترامب لتخفيض ضريبة الشركات على الخزينة الأمريكية، إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية، ويحذر إسرائيل من اتباع نفس الخطة، لأنها ستعمق الفجوات الاجتماعية الكبيرة أصلا، لأنها ستقلل مداخيل الخزينة العامة، ما سيؤدي إلى مزيد من تدهور الخدمات الاجتماعية)

تنفيذا لتعهدته خلال الحملة الانتخابية، عرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخطوط العريضة للإصلاحات العميقة في مجال الضرائب، والكعادة، في الاقتصاد كما في الحياة العامة، هناك من يرى في الخطة إجراء إيجابيا، وهناك من يرى فيها مواطن خلل قاسية. كل واحد حسب تفسيراته وتبعاً للكركسي الذي يجلس عليه. فيما يلي بعض النقاط التي توضح لماذا يلعب ترامب ومستشاروه الاقتصاديون بالنار، ولماذا هناك من يؤيد هذا اللعب، بما في ذلك البورصات و"الأسواق".

إنها هدية للأغنياء، وخاصة لرجال الأعمال وأصحاب الأسهم الكبيرة. هذا جزء من الإصلاحات: تخفيض الضريبة على أنواع الشركات من ٢٥٪ إلى ١٥٪؛ إلغاء الضريبة على الأرباح التي تم تحقيقها خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛ حملة شروط خاصة، بهدف إعادة رأس مال الشركات العالمية، بما قيمته ترليونات الدولارات؛ تخفيض الضريبة على أرباح البورصات؛ إلغاء الضريبة على الورثة، ورفع سقف الاعفاء الضريبي إلى ٤٤ ألف دولار سنويا؛ تقليص عدد درجات الضريبة، وإلغاء سلسلة من الاعفاءات، ومن المصاريف التي تعترف بها الضريبة كخصومات مغفية.

قبل الولوج في النقاش المبدئي حول الانعكاسات الاقتصادية لهذه الخطة، من الواضح بالطبع أن الأغنياء، أصحاب الشركات، هم الرابضون الرئيسيون المسمونون. فدونالد ترامب وعائلته و ٥٠٠ شركة تحت سيطرته سيتمتعون جدا من الخطة الجديدة، ومن المتوقع أن يزيدوا أرباحهم بعشرات ملايين الدولارات سنويا.

وحسب ما هو ظاهر، ثمة في الخطة ما هو إيجابي للشرائح الوسطى والفقيرة، أيضا، مثل رفع سقف الإعفاء الضريبي السنوي، ولكن بتحليل أولي للخطوط العريضة، يظهر أن

المستفيدين الأكبر هم: الشركات وأصحاب رأس المال والمستقلون الأغنياء. صحيفة "نيويورك تايمز" قالت "إنها ليست خطة، بل هي سرقة"، على الرغم من أن الكثير من قارئى هذه الصحيفة سيستفيدون من هذه الخطة.

في هذه المرحلة، لا يمكن وصف الهيكلية التي عرضها ترامب بأنها "خطة"، وذلك لسببين. أولا، لأن الأمر، حتى الآن، ليس أكثر من مجرد إعلان نوايا. كل هذا مكتوب على ورقة واحدة، وحتى أنها ليست مكثفة على وجه خاص. وحينما يتحدثون عن الضرائب، يجب أن نتذكر أن الشيطان موجود في التفاصيل الصغيرة. فكل صيغة مهمة، وكل وجهة نظر هي ذات أهمية، لأنه منذ اللحظة الأولى التي تتحول فيها هذه الخطة إلى قانون، سينهال مئات آلاف مراقبي الحسابات عليها، ليجتأحوا عن أية ثغرة وأي مخرج من أجل تقليص الضرائب عن زبائنهم.

خلافا للميرانية، الدول لا تغير أنظمتها الضريبية كل عام، وإنما مرة كل عدة سنين. المرة الأخيرة التي تم فيها تغيير النظام الضريبي الأمريكي، بالشكل الذي عرضه ترامب، كانت في العام ١٩٨٦، أي قبل ما يزيد عن ٣٠ عاما. وفي الحالة التي أمامنا، لا يزال الكثير من التفاصيل غير واضح، أو غير معن، ولذا فلا أحد يعرف كيف ستبدو الخطة في نهاية المطاف.

ثانيا، حتى لو كانت كل التفاصيل معروضة ومعروفة، فلا أحد يعرف كيف ستبدو مع انتهاء العملية السياسية، التي يجب عليها اجتيازها في الكونغرس الأمريكي. هناك في الخطة مشكلة أساسية تكمن في مصادرها. أضف إلى ذلك أن أصحاب المصالح سينهالون على الخطة لتحقيق المزيد من المكاسب. سيكفون، كلهم، معنيين بإضافات وتغييرات تخدم مصالحهم.

لا توجد مصادر مالية

وزير المالية الأمريكي، ستيف منوشين، ومستشار دونالد ترامب الاقتصادي، غاري كوهين، كلاهما من أصحاب الملايين، وكانا مساهمين في بنك الاستثمارات غولدمان ساكس، لم يوضحا ما هي مصادر التمويل التي ستسد العجز الناشئ عن تقليص المداخيل من الضرائب، والتي تقدر بعدة آلاف من المليارات في السنوات العشر المقبلة،

محظور على إسرائيل نسخ خطة ترامب للإصلاح الضريبي

البنوك خارج الولايات المتحدة، وهي المستثمرة بعدد من العملات، وتمتعادتها إلى الولايات المتحدة بالدولارات، فستسجل قيمة الدولار قفزة كبيرة أمام العملات العالمية. ثانيا، إذا ما نشأ عجز في الميزانية الأمريكية العامة، فستضطر الحكومة إلى إصدار سندات دين إضافية، وهذا ما سيدفع الفائدة البنكية الأمريكية إلى الأعلى، مما قد يجذب مستثمرين لتوظيف أموالهم في الأوراق المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأمريكية. وتشير إلى أنه لا علاقة بين قيمة الدولار وبين مستوى معيشة ٩٠٪ من الجمهور الذين هم ليسوا أغنياء، وهذا صحيح في إسرائيل أيضا. ولكن هذا سيقود، في المقابل، إلى تعمق الفجوات الاجتماعية بصورة كبيرة.

محظور على إسرائيل

من المتوقع أن نسجم في إسرائيل في الأسابيع المقبلة أصواتا تؤيد خطة ترامب، وتقترح تبني أجزاء منها. سيقولون لنا، مثلا، إن أصحاب الشركات الإسرائيلية سيهربون إلى الولايات المتحدة الأمريكية كي يستفيدوا من الشروط الضريبية الجديدة، ولهذا يجب تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات وأصحاب المداخيل العالية، في إسرائيل أيضا. وسيقولون لنا إن التخفيض الضريبي لأولئك الذين يخلقون أماكن عمل هي الصيغة السحرية التي تحفز النمو الاقتصادي، في إسرائيل أيضا. وسيروون لنا أنه حتى أميركا ألغت ضريبة الوراثة، ولهذا يجب إلغاء هذه الفكرة الأخذة في التطور في إسرائيل الآن، كليا (بمقد فرض ضريبة على الورثة).

لكن ظاهرة اللامساواة، في إسرائيل أيضا، هي من الأعلى في العالم الغربي، ولكنها أقل بكثير عما هي عليه في الولايات المتحدة. كذلك فإن نجاعة وإنتاجية العمل لدينا ضعيفة، ومستوى التحصيل العلمي المدرسي سيء، بالمقارنة مع دول العالم المتطورة، والصرف المالي على الصحة هو من الأدنى. وإذا ما تبعنا الطريق الأمريكي، فستتسع ظاهرة اللامساواة وستتدهور الخدمات الاجتماعية أكثر، وسنواجه حالة رهيبية من البؤس الاجتماعي، فهذا هذا ما نريده؟

* صحيفة "ذي ماركرز" - ترجمة بتصرف

بل اكتفيا بالادعاء بأن تخفيض الضرائب سيشجع الاقتصاد على النمو بوتيرة ٣٪ وأكثر سنويا وأن أرباح الجميع ستكبر، بينما ستكبر المداخيل من الضريبة في المقابل (من خلال تدفق كميات أكبر من المال على السوق)، وسيتم بالتالي سد العجز في الميزانية، تلقائيا.

لكن هذا الادعاء ليس صحيحا. فكل خبراء الاقتصاد يعرفون أن ليست هناك خطة يمكنها تحريك الاقتصاد بهذا القدر. ومن شبه المؤكد أن هذه التقليلات ستزيد العجز في الميزانية العامة، وستزيد بالتالي من الديون على الحكومة، وهي ديون كبيرة أصلا. لكنها ستصل إلى مستويات لا يستطيع أحد تخيلها، كما أن لا أحد يعرف كيف يمكن ضمان استمرار الخدمات الاجتماعية التي تقدم للجمهور اليوم.

وعلى الرغم من أن الخطة لم تتبلور بعد، إلا أن أصحاب المداخيل العالية من الرواتب قد بدأوا يفكرون، منذ الآن، في تسجيل أنفسهم كشركات محدودة الضمان، من أجل الاستفادة من التخفيض الضريبي الذي ستحظى به الشركات، لتصبح نسبة الضريبة الأقصى ١٥٪، بدلا من ٤٠٪. كالتي يدفعها أصحاب الرواتب العالية. وهذا يشبه ما يسمى إسرائيليا "شركات المحفظة"، أي أصحاب المهن الحرة (مثل المهن الأكاديمية) الذين يسجلون أنفسهم كشركات، ويصدرون فواتير مقابل مداخيلهم، بدلا من تلقيهم الرواتب.

توقع ارتفاع قيمة الدولار

الخطة التي يعرضها ترامب من المتوقع أن تنعكس إيجابا على الأسواق، لدى دخولها إلى حيز التنفيذ. فالبورصات تتأثر من ارتفاع أرباح الشركات وهذه الأرباح من شأنها أن ترتفع في حال تم تخفيض الضرائب، وبالتالي قد ترتفع قيمة الدولار أمام العملات العالمية، بعد سنوات من التراجع، وهو ما يعود إلى عاملين اثنين:

أولا، أن الخطة الضريبية تحاول تشجيع الشركات الأمريكية على إعادة ترليونات الدولارات من الأرباح التي بقيت خارج الولايات المتحدة بدافع التهرب الضريبي، تماما كما جرى في قضية أرباح الشركات الإسرائيلية التي بقيت محتجزة في الخارج، وإذا تم سحب هذه الترليونات من

٦٤ مليون وجبة غذاء صالحة تلقى في النفايات سنويا!

إسرائيل من أكثر الدول إتلافا للمواد الغذائية والوجبات الصالحة ١٤٪ من المواد الغذائية في البيوت و٣٨٪

في معسكرات الجيش تلقى في النفايات* تقرير سابق: القيمة الإجمالية للمواد الغذائية المتلفة في مختلف

مراحلها - ٤ر٦ مليار دولار* جمعيات لمساعدة الفقراء الجوعى تطالب بميزانيات لإنقاذ أعلى نسبة من هذه الأغذية*

الذين تؤمن لهم وجبات ساخنة يوميا. وأكبر هذه الجمعيات هي "ليكيت"، التي تعد الجمعية الأكبر في جمع المواد الغذائية. وحسب هذه الجمعية، يتم إنقاذ ٢ر٥ مليون وجبة فقط، من أصل ٦٤ مليون وجبة يتم إتلافها سنويا.

وتقول الجمعية إن الأنظمة من جهة وقلة الموارد من جهة أخرى، تقف عائقا جديا أمام إنقاذ كم أكبر من المواد الأغذية. وحسب أحد المسؤولين فيها، ثمة مشروع عام لإنقاذ المواد الغذائية يحتاج إلى ٤ آلاف وظيفة و ٥٠٠ شاحنة ملائمة. وفي حسابات أخرى، يجري الحديث عن ميزانية تبلغ ٦٠٠ مليون إلى ٦٥٠ مليون شيكل (١٦٤ مليون - ١٧٨ مليون دولار)، مقابل تقديرات بنحو ٢ر٤ مليار دولار، هي قيمة المواد الغذائية المتلفة سنويا.

لكن هذه الميزانيات ليست متوفرة لدى أية جهة. وقد بدأت الحكومة بتمويل جمعية "ليكيت" ببضعة ملايين من الشواقل، وذلك بمبادرة من وزير المالية، الذي دعا كل وزارة "للترع" لهذه الجمعية بنصف مليون شيكل، ما يعني حوالي ١٥ مليون كحد أقصى، وهو بعيد جدا عن المبلغ المطلوب.

وأفادت جمعيات إنغاثة لتقرير "ذي ماركرز" بأنها تجبي من المسنين المعوزين ٣ شواكل مقابل الوجبة الساخنة الواحدة (حوالي ٨٥ سنتا). ورغم ذلك، فإن نسبة كبيرة من المسنين ليست قادرة على دفع حتى هذا المبلغ الزهيد جدا، لأنها تعتاش على مخصصات الشيوخة بقيمة تقل عن ٥٠٠ دولار شهريا. لا تكفي لسد حاجيات كثيرة، من بينها تكاليف السكن وأثمان الأدوية والاحتياجات المعيشية الأخرى.

وإضافة إلى هذا، يتم في الكثير من الحقول الإسرائيلية إهمال الثمار والمحاصيل مرة كل سبع سنوات، وذلك تنفيذيا لأمر ديني، رغم أنه يتم التخلي على هذا الأمر في كثير من الحالات، لمنع المزيد من الخسائر.

وتتحدث التقارير عن عمليات التزييم والتخزين، لكن المحطة التالية التي يتم فيها إتلاف كميات كبيرة من المواد الغذائية هي البيوت ومرافق العمل والمطاعم. وحسب التقرير الأخير الذي نشرته صحيفة "ذي ماركرز" الاقتصادية، وكما ذكر هنا، فإن ١٤٪ من الأغذية في البيوت و٣٨٪ من الأغذية في معسكرات الجيش يتم إلّاؤها في النفايات. كما يتم إتلاف ملايين الوجبات الجاهزة التي توزع في مرافق عمل ضخمة، مثل شركات التقنية العالية. أما في المطاعم الضخمة، وخاصة في قاعات الأفراح، تصل نسبة إتلاف الأغذية إلى ٥٠٪ - ٦٠٪، حسب تقديرات غير رسمية.

لا يحدث هذا كله بسبب الأهمال، بل هناك دور للأنظمة الصحية التي ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة، والتي تفرض معايير وشروط كثيرة لنقل الأطعمة من مكان إلى آخر، ما دفع مرافق الطعام الكبيرة إلى تفضيل التخلص من الوجبات الجاهزة وتوجيهها إلى النفايات بدلا من نقلها المكلف، خاصة وأن القانون يفرض عقوبات صارمة، منها غرامات باهظة ومنها ما يصل إلى المحاكمات الجنائية.

وهذا ما تسعى جمعيات إنغاثة إلى تعديله، إذ تطالب بتخفيف هذه الأنظمة لتكون أكثر منطقية، بحيث تسمح لها بجمع الوجبات الجاهزة الفائضة وتوزيعها على المعوزين

المنتجات الزراعية بغية الحفاظ على مستوى أسعارها في السوق. وقد أشار تقرير أعدته منظمة زراعية إسرائيلية وشركة استشارات اقتصادية إسرائيلية ونشر في العام الماضي، إلى أنه يتم في إسرائيل إلقاء مواد غذائية بقيمة إجمالية تبلغ ٢ر٤ مليار دولار إلى النفايات، سنويا، وأنه بالإمكان إنقاذ نصف هذه المواد، كما ما كان سيوفر على الاقتصاد نحو ١ر٣ مليار دولار. وحسب التقرير، تشكل قيمة المواد الغذائية التي تلقى للنفايات ما نسبته ١٦٪ من حجم الناتج الإجمالي المحلي. وتبين، أيضا، أن ما قيمته ١ر٥ مليار دولار من المنتجات الزراعية يتم إتلافها في الحقول، فيما يتم إتلاف ما قيمته ٣٢٢ مليون دولار في مرحلة التغليف، وحوالي ٣٤٠ مليون دولار التوزيع. ٣٣٠ مليون دولار في مرحلة الاستهلاك، وما قيمته ١ر١ مليار دولار يتم إتلافه في البيوت والمطاعم المختلفة.

ودعا التقرير إلى اتخاذ تدابير عديدة لتقليص حجم المواد الغذائية التي يتم إتلافها. وأشار إلى أن ١٨٪ من السكان يفتقرون إلى الأمن الغذائي. كما أشار إلى تفاوت استهلاك المواد الغذائية ونوعيتها، ففي حين يستهلك الفرد في الشريحة الغنية الأعلى مواد غذائية بما قيمته ٣٦٠ دولارا في الشهر، يستهلك الفرد في الشريحة الاجتماعية الأضعف اقتصاديا مواد غذائية بما قيمته قرابة ٦٤ دولارا، في الشهر. وتتحدث عمليات الإتلاف الأولى في الحقول، سواء جراء خلل في عمليات القطف وجمع المحاصيل، أو جراء إتلاف المحاصيل في بعض المواسم بهدف الحفاظ على أسعارها في السوق.

أشار تقرير جديد إلى أنه يجري في إسرائيل، سنويا، إتلاف ٢ر٥ مليون طن من المواد الغذائية و٦٤ مليون وجبة غذائية صالحة للأكل، تذهب كلها إلى مكب النفايات. وتأتي هذه المعطيات لتؤكد ما كان قد ورد في تقرير سابق عن أن القيمة الإجمالية للمواد الغذائية، الخام والمصنعة، التي تلقى للنفايات وهي صالحة للأكل تصل إلى ٢ر٤ مليار دولار. وكان تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد أدرج إسرائيل في المرتبة الأولى بين الدول الأكثر إتلافا للمواد الغذائية.

ويعد هذا واحدا من أكثر المواضيع التي تثار لدى الحديث عن المواد الغذائية وأسعارها بشكل عام، مقابل ارتفاع تكلفة المعيشة، فيما يقدر ١٨٪ من المواطنين للأمن الغذائي ويعتمد آلاف المسنين على تبرعات تقدمها جمعيات إنغاثة لضمان وجبة ساخنة واحدة على الأقل في اليوم، إذ يبيت إحصائيا أخيرة في إسرائيل أن ١٩٠ جمعية تنشط في هذا المجال.

وكما ذكر، فقد أدرج تقرير منظمة OECD دولة إسرائيل، بالاستناد إلى معطيات العام ٢٠١٥، في المرتبة الأولى بين الدول الأعضاء في المنظمة، من حيث كمية المواد الغذائية التي يتم إتلافها فيها سنويا. وقال التقرير إن ١٤٪ من المواد الغذائية الصالحة في البيوت يتم إلّاؤها إلى النفايات، بينما ترتفع النسبة بشكل مذهل في معسكرات الجيش الإسرائيلي، إذ تصل إلى ٣٨٪.

وكان موضوع إتلاف المواد الغذائية قد أثر في الماضي مرارا، لكن من زاوية أخرى تتعلق بالإتلاف المتعمد لبعض

من إصدارات « مدار »

يائير أرون

المحرقة، «الإنبعث»،

النكبة

ترجمة: أسعد زغبى



تغطية خاصة: أزمة أسعار دور السكن في إسرائيل

في نظام اقتصادي يرفع لواء «السوق الحرة»:

البنوك الكبرى في إسرائيل صاحبة مصلحة وسيطرة حاسمتين في تكريس أسعار الدور العالية!

كتب هشام نفاع:

فيما يتجاوز بيانات الحكومة والمعطيات الرسمية التي تختارها وتقدمها لتعزيز ادعائها عن تحسن وضع الإسكان في إسرائيل، فإن القراءات النقدية التي لا تكتفي بإبلاغ ما يصدر عن طاولات مسؤولي وموظفي المكاتب الحكومية الرسمية، ترسم صورة مغايرة ذات الأبعاد في طبيعة النظام الاقتصادي الإسرائيلي الذي يرفع ألوية «السوق الحرة» والخاصة، و«ع الأمور تجري»، تلك المأخوذة من معاجم التوجه الرأسمالي بأشكاله المتشعبة، وإحدى القراءات المغايرة التي يصح اعتبارها قراءات استقصائية وليس تقريرية فحسب، يجريها بشكل دؤوب معهد «أدفا»، وهو معهد بحث مستقل يخضض في رصد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية، وفي تحليل السياسة الحكومية إزاء تلك الاتجاهات. في تحديثات على بحث أخير أجراه كل من د. شلومو سفيرسكي ويرون هوفمان- ديشون، يتناول الباحثان دور البنوك الاسرائيلية الكبرى في قطاع الإسكان، ويربطان النتائج والاستخلاصات المستخدمة مع بنية الاقتصاد وطابعه، والتي لا ترسم معا صورة وردية كذلك التي يتم إنتاجها في المكاتب الحكومية الرسمية؛ تشكل البنوك مصدر إثمانات مالية أساسيا لسوق الاسكان -من يشترون الدور، وهم يأخذون بمعظمهم قروضا إسكانية لغرض شراء الدار، وكذلك للمستثمرين والمقاولين الذين يبحثون البنوك من أجل تمويل عملية البناء. هذه المكانة المركزية التي تتمتع بها البنوك في كل ما يتعلق بالاعتمادات المالية لسوق الإسكان، البناء والعقارات، ناجمة عن السيرورة المتفاعلة في الاقتصاد الإسرائيلي منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، على الأقل، والتي تراجعت الدولة في إطارها عن الدور المباشر الفاعل الذي يؤديه في سوق الاسكان، وانتقلت عوضا عنه الى تبني سياسة «السوق الحرة»، وقد تجسد هذا في التقليل الحاد لميزاتيات الاسكان الحكومية، اما اليوم فإن النشاط المتزايد للبنوك الكبرى في سوق قروض الاسكان وسوق العقارات، يشكل مصدر مركزي لها.

إن الزيادة الأساسية في حجم الاعتمادات المالية للإسكان ولقطاع البناء والعقارات، عام ٢٠١٦، كمنت في القروض التي تعطيها البنوك للجمهور العام، ويجري تفسير الزيادة بأنها ناتجة عن استمرار مؤشر ارتفاع أسعار السكن وحاجة الجمهور التي تلحق قروض بمبالغ متزايدة باضطراد. وفقاً لمعطيات بنك إسرائيل عام ٢٠١٦، فعلى الرغم من تراجع حجم صفقات الدور المخصصة للسكن بعض الشيء، قياساً بالعام ٢٠١٥، فقد حافظ حجم الصفقات على درجة مرتفعة قياساً بسنوات سابقة، بموازاة ذلك، يستمر اتجاه ارتفاع أسعار الدور للنسبة التاسعة على التوالي، إذ ارتفعت الأسعار عام ٢٠١٦ بـ ٦,٣٪ قياساً بالعام الذي سبقه.

هذا الارتفاع في نشاطات تستند الى اعتمادات مالية في سوق الاسكان، الى جانب ارتفاع حجم الفوائد على القروض، أديا الى استمرار صعود أرباح البنوك الصافية نتيجة لضلوعها في سوق الإسكان والعقارات، ووفقاً لتقارير «بنك إسرائيل» التي يورد بحث «أدفا» معطيات منقاة منها، تجاوزت أرباح البنوك الصافية العامة من اعطاء القروض مبلغ المليار شيكل، بينما كانت أرباحها من إعطاء إثمانات مالية لنشاطات البناء والعقارات حوالي ٣ مليارات شيكل. وهو ارتفاع كبير وفقاً لكل الحسابات.

والمستدل ماورد ههنا أن البنوك الكبرى في إسرائيل هي صاحبة مصلحة حقيقية في استمرار الوضع الراهن لاسعار الدور العالية، ليس بسبب مخاوف الاستقرار التي تعلق بالبنك المركزي، بل أيضاً انطلاقاً من مصالح الربح بمعناها البسيط، وما يبدو فظالما استمرت أسعار الدور بالارتفاع وظالما تواصل الطلب العالي على الدور، فيسبكر تبعاً لمف الاعتمادات المالية في القروض المعطاة للمقاولين وستواصل البنوك زيادة حجم أرباحها.

”قوى السوق“ والحكومة وأزمة السكن

في بحث سابق لهما (كانون الثاني ٢٠١٦) استعرض سفيرسكي وهوفمان- ديشون أثر عقيدة «السوق الحرة» على قطاع الإسكان، وكتبنا ان سياسة الإسكان الإسرائيلية تخضع على امتداد ثلاثة عقود، ومنذ مطلع الألفية الثالثة خصوماً، لعقيدة «السوق الحرة»، أي نقل المسؤولية عن البناء السكني والإسكان من الحكومة إلى القطاع الخاص، وهكذا لم تعد حكومة إسرائيل، خلافاً لروح رسمي سابق، تُدخل يديها إلى جيوبها العميقة لتمويل مشاريع البناء في قطاع الإسكان، بل بات التمويل والتنفيذ اليوم بيدي «السوق الحرة»، وقد فاقمت هذه السياسة الفجوات التي كانت قائمة في

الماضي على خلفية اتساع الشريحة السكنية التي تجد صعوبة في الحصول على ما يعرف برشقة لائقة بسعر معقول، وهي الرؤية التي ترعّم وزارة البناء والإسكان أنها تضعها بوصلة لها. في المقابل، أدت هذه السياسة إلى ظهور شريحة ميسورة ضيقة نسبياً زادت مواردها على نحو كبير، ومع اندلاع أزمة الائتمان المصرفي عام ٢٠٠٨، وجهت هذه الشريحة موارد كبرى إلى سوق العقارات، ساهمت في ارتفاع أسعار السكن ودفعت إلى نشوء الظاهرة التي ذرج على تسميتها «فاعة العقارات».

يصف الباحثان ما تعانیه سوق السكن «الحرة»، اليوم على بأنه انقسام طبقي جلي بحيث يمكن اعتبارها سوق سكن مجزأة، وفقاً لوصف العالمية الاجتماعية عدنه بوناسيتش. فعند الحركة الاحتجاجية في صيف ٢٠١١ احتل «أزمة السكن» صدارة اهتمامات الجمهور. وشهدت السنوات الماضية تصاعداً متواصلا في أسعار السكن، وفي الوقت نفسه هناك تراجع ملموس في نسبة الشقق التي يسكنها مالكوها، لا سيما بين الشباب، لأن أسعار السكن الباهظة تقف بوجه فرص الشباب في إسرائيل لاقتناء شقة سكن. يلاحظ البحث أن الحركة الاحتجاجية والنقاش العام ولدا كلاً من الحكومة عن العزم على حل «أزمة السكن»، إلا أن كل ذلك لم يحدث تغييراً حقيقياً في السياسة ولم يبدل، حتى اللحظة، نزعة الانخفاض في نسبة الشقق المسمونة بالكيها، أو غلاء أسعار السكن أو اشتداد العيب الاقتصادي الذي ينزله لاقتناء شقة سكنية على السواد الأعظم من اقتصادات البيوت في إسرائيل، لا سيما بين الأزواج الشابة، المشكلة التي دفعت مئات آلاف المحتجين للخروج إلى الشوارع ولودت وعدوا من وزيرين المالية في حكومتي بنيامين نتنياهو، هما يائير لبيد وبعده موشيه كلون، ظلت حتى اليوم دون حلول حقيقية.

ردا على السؤال: لماذا تخفق حكومات إسرائيل المتعاقبة، بالرغم من الوعود والتصريحات، في إيجاد حل شامل لأزمة السكن؟ تحتاج الوثيقة بأن أحد الأسباب الرئيسة للوضع يكمن في الانقسام الطبقي الأخذ بالأتساع في المجتمع الإسرائيلي، ما يؤول إلى نجاح شريحة ميسورة ضيقة نسبياً في إمداء نهج يصب في صالحها، ويشمل هذا النشور مختلف المحافل الحكومية ذات الصلة بسوق السكن – وزارة المالية، وزارة البناء والإسكان، بنك إسرائيل، مديرية أراضي إسرائيل والمجالس المحلية. تتردد كل هذه الجهات في اتخاذ تدابير من شأنها المس بثرأ الجمهور الذي ينسب إلى الشريحة الميسورة، بل وقد لا تفعل شيئاً يمكن أن يؤول إلى ذلك، باعتبار ذلك الثراء المرتكز الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي بأسره، فإذخارات الجمهور المذكور تشكل مصدر الاساس لمدخلات الدولة، فضلا عن ذلك، تمازج على الحكومة ضغوط من طرف المحافل شديدة الوباة من القطاع الخاص – البنوك الكبيرة وشركات العقارات التي ترى في نشاط الشريحة الميسورة في سوق العقارات مصدراً مباشراً لزيادة أرباحها.

تلقت الوثيقة كذلك إلى ان السياسة الحكومية الراهنة ليست فقط لا تستخدم عموم الناس، بل وتلحق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي ككل، فالأموال التي كان يمكن استثمارها في نهج تنموي اقتصادي ينشئ فرص عمل كثيرة ولائقة، يتم تحويلها للاستثمار في سوق السكن، وتقدر أن هذا ظالم ظلت السياسة الحكومية خاضعة لعقيدة «السوق الحرة»، فسوف تواصل «قوى السوق» الفاعلة في سوق السكن إمداء النضج الذي يخدم مصالح الشريحة الميسورة عوضاً عن منحها الأولوية لاحتياجات غالبية السكان في إسرائيل. ونظراً لهذا الوضع، فإن الرؤية الحكومية «شقة لائقة لكل أسرة بسعر معقول ومناسب»، والتي لا تزال وزارة البناء والإسكان تزعم تمسكا بها، سوف تبقى حبراً على ورق.

إسقاطات تحوّل البيت إلى عقار!

سبق للباحثين أن تعمقاً في جذور أزمة السكن من منظور مفهومي، بمعنى التحولات في الثقافة السياسية-الاقتصادية خلف التعاطي مع قضية السكن عموماً، بوصفه حاجة أساسية وفقاً أساس، وبناء على أن الجدل العام حول مسألة غلاء أسعار المساكن يتمحور حول عاملين أساسيين: الأول، العرض غير الكافي للمساكن على ما يظهر؛ والثاني، انخفاض نسبة فائدة بنك إسرائيل بالأخص في السنوات الأخيرة، مما منح الاستثمار في العقارات أفضلية على الاستثمار في الأوراق المالية، يتطرق الباحثان إلى عنصر تراكم الموارد المالية بأيدي الفئة، ممّا يجعلهم «قوة السوق» الكبرى. إن الشراء العائلي الأخذ بالزدياد لدى هؤلاء الأشخاص، والذين يطلق عليهم اسم «مستثمرين»، يمكنهم من شراء جزء كبير من المساكن المعروضة، بالأخص

إذا توفرت لهم شروط مريحة أخرى مثل انخفاض نسبة الفائدة، هناك مجموعة أخرى، أصغر بكثير، مشمولة ضمن مجموعة «المستثمرين»، وهي العائلات المدرجة ضمن الشريحة المؤمية والألفية العليا، والتي تقوم بشرأء مساكن فخمة في مراكز المدن. هم «المستثمرون»؟ يتساءل البحث، جيباً: إن فئة الغشر العليا اليوم هي الشريحة الوحيدة التي يُعتبر دخلها المتاح (من بعد الدفعات الإلامية) أكبر من مجمل مصروفاتها على الاستهلاك ودفع القرض السكني. بلغ الفارق عام ٢٠١٣ قيمة ٤١٨٦ شيكل لدى سائر الشرائح الغشرية، بما في ذلك الشريحة الغشرية التاسعة، كان مجمل المصروفات على الاستهلاك والقرض السكني أكبر من الدخل المتاح. إذ يتأثر حجم الاستثمار في مجال الإسكان من عوامل مختلفة، مثل نسبة الضرائب وحالة سوق الأوراق المالية، إلا أن حجم هذا الاستثمار لم يتغير بشكل ملحوظ، وذلك لأن هناك طبقة بارزة تقف متينةً ما وراء التذبذبات، بحيث تتمتع هذه الطبقة بموارد تمكنها من لعب دور هام في سوق الإسكان.

وإذا كان المستثمرون العاديون يؤثرون على أسعار المساكن بالأساس من خلال زيادة الطلب، فإن هناك طبقة أخرى من الإسرائيليين الأثرياء جداً، ممن يشترون مساكن فخمة في مراكز المدن، ويؤثرون على الأسعار بالأساس من خلال إدخال معايير جديدة وباهظة، تتغلغل إلى شركائهم في الشريحة الغشرية العليا، وإلى سائر الإسرائيليين بدرجات متفاوتة، وحتى في مشاريع المياني «الشعبية»، تكون هناك، بالإضافة إلى المساكن التي تزداد مساحتها تدريجياً، إضافات أخرى مثل مدخل كبير، نادي للسكانين ومخازن – مما يزيد تكلفة البناء ويرفع السعر النهائي للشقة. إن ظهور أبراج سكنية فخمة في مراكز المدن يؤثر ليس فقط على طابع بناء الشقق الجديدة، إنما يرفع أسعار الشقق القائمة المجاورة لهذه الأبراج الفخمة.

السياسة المطلوبة
لخفض أسعار المساكن
لقد تركت سياسة «السوق الحرة»، سوق الإسكان خاضعة لمختلف تأثيرات «قوى السوق»، وعلى رأسها «المستثمرون»، من هنا، يستنتج كاتبا الوثيقة أن غمر السوق بالأراضي هو أمر غير كاف، إذ سيفصل كل عرض جديد لأيدي المستثمرين أولاً. أما السياسة الفعلية المطلوبة لخفض أسعار المساكن فيجب، وفقاً لمركز «أدفا»، أن تشمل الخطوات التالية:

أ. زيادة الضرائب المباشرة على دخل الأفراد، بالأخص من

يعتبرون ضمن الطبقات الثرية، وقد أوصى بنك إسرائيل باتخاذ هذه الخطوة منذ سنوات عديدة، بشرط أن تتيح هذه الخطوة إمكانية زيادة الميراثات الاجتماعية. ونحن نعتقد أن هذه الخطوة ستساعد أيضاً على خفض أسعار الإسكان، سواءً من خلال تقليص ظاهرة المستثمرين، أو من خلال توفير مصدر تمويل من أجل تدخل أوسع من طرف الدولة في سوق الإسكان. قد تكون لهذه الخطوات تأثيرات أكبر من خطوات فرض الضرائب على عقارات معينة، مثل زيادة ضريبة المراء لمن يشترون شقة ثانية، إذ يمكن تفادي دفع هذه الضريبة من خلال تخطيطات ضريبية و/ أو تسجيل الشقة على اسم الأولاد.

ب. فرض ضريبة على الثروة، أو على الأقل ضريبة الثروة على الممتلكات العقارية (مثل فكرة «ضريبة العقارات» التي تم اقتراحها من قبل حزب العمال في بريطانيا، والتي بموجبها يدفع أصحاب العقارات التي تتعدى قيمتها ٢ مليون جنيه استرليني ضريبة سنوية تعادل ١٪ من قيمة الممتلك). وقد يكون لهذه السياسة تأثير عندما لا تنتج سياسة زيادة الضريبة المباشرة في حل المسألة، بالأخص في الواقع الإسرائيلي، بحيث أن معظم مشتري المساكن الفخمة هم يهود أثرياء من خارج البلاد من لا يدفعون ضريبة دخل في إسرائيل.

ج. بالإضافة لخضوات الحد من الطلب وتقليل تأثير الثراء الجديد على سوق الإسكان، يجب اتخاذ خطوات فعلية لزيادة عرض المساكن بأسعار معقولة، وذلك من خلال خلق «إمكانية عامة» كبيرة – قيام الحكومة ببناء مشاريع بناء فخمة تشمل مساكن للشرأ والإيجار، بجوار مراكز التشغيل، على مستوى عالٍ من التشطيب والصيانة وبأسعار معقولة للجمهور الواسع.

تجليات إخفاق احتجاجات صيف ٢٠١١

خلال موجة الاحتجاجات التي شهدتها إسرائيل، وانطلقت من تول أيبب تحديداً، تمت صياغة ما اعتبر «وثيقة مبادئ لسياسة اقتصادية اجتماعية»، وقد حملت برامج ذات سقف عالية جداً إذ أنها سعت الى اقتراح وتقديم «إسرائيل أخرى مغايرة أكثر تساوياً وتسامحاً»، وقالت عن نفسها: «في صب هذه الوثيقة، والمبادئ الأساسية التي ألهمت واضعيها، مبادئ الحريات السياسية، المساواة والعدالة الاجتماعية الاقتصادية. ليس مساواة رسمية فحسب بل مساواة جوهرية، عمادها التضامن المدني بين مجمل مواطني الدولة، والذي يلزمها ليس فقط باحترام جميع مواطنيها، بل أيضاً بالاهتمام باحتياجاتهم



البنوك في إسرائيل: نفوذ متشعب.

الأساسية والوجودية، ليس كمنةً بل كحق. هذه الرؤية تضع نصب أعينها احتياجات المواطن بكونه مواطناً وإنساناً يحتاج إلى الخدمات الأساسية التي تتيج توزيعاً عادلاً للثروة الاقتصادية بما ضمن العيش الحز الكريم».

استخدمت الوثيقة مفاھيم متقدمة إلى حد بعيد نسبياً، فرأت أن ضرورة التمحور «في المساواة والعدالة الاجتماعية، لا تعني تجاهل الاحتياجات ذات الخاصية للمجموعات المختلفة في المجتمع في إسرائيل. ويحي واضعو هذه الوثيقة حقيقة الإهمال التي تعاني منه أوساط مختلفة بدرجات مختلفة، بل ووجود تمييز، وفي حين أن جوهر هذه الوثيقة هو العدالة التوزيعية، فإنها لا تتجاهل الحاجة إلى العدل المصحح في الحالات التي تقتضيه، كما أن هذه الوثيقة تستشرف المستقبل بالأساس، ولا تتجاهل الماضي، وهذه الوثيقة تركز أولاً وأخيراً على المواطن الفرد، لكنها لا تتجاهل الانتعاشات القومية والدينية والثقافية المختلفة لكافة مواطني الدولة، وإلى جانب هذا كله، تنشذ هذه الوثيقة موضوعة أهمية الخطاب المدني من أجل التضامن والعدالة الاجتماعية الاقتصادية، في مركز النقاش العام في البلاد.

وقد خلصت فيما يرتبط بالموضوع قيد البحث هنا الى وجوب «ثبيت الحق في المسكن اللائق كما يفرضه القانون الدولي، في قانون و/ أو قانون أساس، وتثبيت حظر التمييز في السكن؛ إضافة جدية للميزاتيات المرصودة للإسكان سهل المنال، بما يشمل ذوي الحق في المساكن الشعبية في المدن القائمة، وخلق نسج اجتماعي وخلق التشريعات المطلوبة لذلك؛ تخصيص نسبة مرتفعة من الإسكان سهل المنال في مناطق الطب المرتفع لذوي أحقية السكن الشعبي؛ إصلاح جهاز الدعم الكوموي في الإيجار والقروض السكنية؛ توجيه موارد لإيجاد حلول ملائمة للسكن في المجتمع العربي، بما في ذلك تجديد هدم البيوت حتى تسوية مخططات البلديات القائمة؛ الاعتراف بالبلديات العربية غير المعترف بها في النقب وتسوية مخططات ملائمة».

كان هناك اتجاهان أساسيان قوضا تحقيق هذه الآمال، وكلاهما يشكلان الجوهر الجيني الطغي؛ الأول مشروع الاستيطان الكولونيالي الذي يبتلع مئات الملايين بل أكثر على حساب الإسكان الشعبي مثلا، وكذلك اتجاه الإيمان حد العقيدة بـ«السوق الحرة». هذان الاتجاهان يخفضان، إن لم نقل يدمران، ليس السقف العالي المشار اليه اعلاه، بل ما هو أكثر انخفاضاً بكثير.

المعطيات الأساسية: فقاعة العقارات وأرباح البنوك وشركات العقارات

القروض والائتمانات المقدّمة لقطاع البناء والعقارات حوالي ثلاث مرات.

بلغ الربح الصافي الذي جنته البنوك الخمسة الكبرى عام ٢٠١٥ من القروض ٩٢٦ مليون ش، وبلغ الربح من تقديم الائتمان لشركات البناء والعقارات قرابة ٢٫٢ مليار شيكل. وهكذا ارتفع متوسط الربح الإجمالي عن الاستثمار في المشاريع السكنية التي سوقتها شركات العقارات الكبرى في إسرائيل من ١٦ بالمئة عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٩ بالمئة عام ٢٠١٥، بل بلغ نحو ٢٤ – ٢٥ بالمئة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. أما بالقيم المطلقة، فقد بلغ الربح الإجمالي عام ٢٠١٥ لشركات العقارات الكبرى حوالي ١٫١ مليار شيكل، مقابل قرابة ٦٠٠ مليون شيكل في عام ٢٠٠٧. أي أقل من النصف تقريبا.

منذ مطلع سنوات الألفين وحتى اندلاع أزمة العقارات عام ٢٠٠٨، شكّل الاستثمار في بناء المساكن حوالي ربع إجمالي الاستثمارات في العقارات الثابتة، منذ ٢٠٠٨ يستقطب البناء السكني نسبة أخذة بالتصاعد من مجل الاستثمارات في العقارات الثابتة بلغت عام ٢٠١٥ زهاء ٣٤ بالمئة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ ارتفع الناتج في قطاع البناء بنسبة ٨ بالمئة تقريبا، لكن مساهمته الإجمالية للنمو لم تبلغ سوى ٠٫٣ بالمئة لا غير. علاوة على ذلك، يبدو أن قطاع البناء لا يبشّر بالخير كذلك في مجال سوق العمل؛ فإذا نظرنا إلى مساهمته لصالح سوق عمل الإسرائيليين فقط، نجد أن الزيادة لم تبلغ سوى (٣٫١ بالمئة مقابل زيادة بلغت ٢٫٧ بالمئة في معدل العمل العام.

متابعات



"شبيبة التلال" اليمينيون المتطرفون في الضفة الغربية المحتلة

تبين من بحث واسع النطاق أجراه "مركز ماكرو للاقتصاد السياسي" بالتعاون مع صندوق "فريدريش إيبرت"، أن نسبة الشبان اليهود الذين يعرفون أنفسهم بأنهم يمينيون ارتفع بشكل كبير عن أبحاث مشابهة أجريت في الماضي، كما أنهم أصبحوا أكثر تدينا. ويجري مركز ماكرو هذا البحث مرة كل ست سنوات منذ العام ١٩٩٨، ويتطرق إلى أبناء الشبيبة في سن ١٥ - ١٨ عاما والشبان في سن ٢١ - ٢٤ عاما. ووفقا لهذا البحث، فإن ثلثي أبناء الشبيبة في إسرائيل هم يهود، وثلثهم غير يهود (عرب وبغاليبتهم) يشكل المسلمون ٧٦٪ منهم والدرز ٧٪ والمسيحيون ٦٪ والمهاجرون الذي لم تعرّف ديانتهم ١١٪. ولغت البحث إلى أن تسنج السكان الشباب تغير بشكل كبير في العقود الماضية. ففي العام ١٩٥٥ كان عدد أبناء الشبيبة اليهود ٢٨٣ ألفا ونسبتهم ٨٦٫٢٪ بينما عدد أبناء الشبيبة العرب بلغ ٢٧ ألفا ونسبتهم ١٣٫٤٪. وارتفع عدد أبناء الشبيبة اليهود في العام ٢٠١٥ إلى ٨٢٧ ألفا ونسبتهم ٦٨٫٩٪ بينما عدد أبناء الشبيبة العرب أصبح ٢٩١ ألف ونسبتهم ١٣٫١٪

وأصبح المجتمع في إسرائيل أكثر تدينا. إذ عرّف نصف أبناء الشبيبة اليهود أنفسهم بأنهم علمانيون في العام ١٩٩٨، بينما هذه النسبة تراجعت إلى ٤٠٪ في

عام ٢٠١٦. وفي الوقت الذي حافظ المتدينون - القوميون على نسبتهم وتراجعت نسبة العلمانيين. ارتفعت نسبة الإسرائيليين، في سن ١٥ - ٢٤ عاما، بشكل كبير، من

٢٤٪ إلى ١٥٪.

وبحسب هذا البحث فإن "اليسار" تراجع بشكل كبير بين أبناء الشبيبة اليهود والعرب، علما أن تعريف "اليسار لدى اليهود مختلف عنه لدى العرب، إذ ينحصر هذا التعريف لدى اليهود بالأساس بتأييد إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية، وليس بالضرورة بالفكر الاجتماعية والاقتصادية. لكن وفقا للبحث، قال ٦١٪ من اليهود



١٠٪ من العرب إنهم يساريون. قياسا ب٢٥٪ من اليهود و٥٠٪ من العرب الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم يساريون في العام ٢٠٠٤. وتبين أن نسبة الشبان اليهود "اليساريين" أعلى من نسبة الشابات اليهوديات "اليساريات" وكذلك الأمر بين العرب.

ووجد البحث ارتباطا وثيقا جدا بين مدى التدين والهوية السياسية لأبناء الشبيبة. إذ أظهر البحث أن بين اليهود ٩١٫٩٪ من المتدينين - القوميين و٨٤٫٩٪ من الحريديم و٧٨٫٢٪ من المحافظين دينيا ونصف العلمانيين يعرفون أنفسهم كيمينيين.

وتصف الشبان اليهود والعرب في سن ٢١ - ٢٤ عاما يدرسون في أطر تعليمية فوق ثانوية، وربعهم يعملون في وظيفة كاملة، والباقون يعملون في وظيفة جزئية أو يبحثون عن عمل أو لا يفعلون شيئا. لكن الفارق الأبرز بين العرب واليهود هو نسبة الشباب العرب المرتفعة، قياسا باليهود، الذين لا يدرسون ولا يعملون. لدى العرب، حيث الشابات بالاساس لا يعملن، مقابل ٤٣٪ لدى اليهود.

تطلعات الشبان

وفقا لهذا البحث، فإن الشبان العرب واليهود متفقون حول ثلاثة أهداف أساسية في حياتهم: النجاح الاقتصادي، الاستمتاع بالحياة والحصول على تعليم عال. والطموح الأكثر رواجا بين الشبان العرب والشبان اليهود والشابات اليهوديات هو النجاح الاقتصادي، بينما الشابات العربيات أولين اهتماما أكبر بالتعليم العالي.

والتطلع إلى الاستمتاع بالحياة مرتفع بشكل كبير بين الشبان العلمانيين، ويتراجع كلما ازداد تدين الشبان. وفي المقابل فإن مسألة "خدمة الدولة والمجتمع" وكذلك الخدمة العسكرية تحتل مكانا عاليا بين الشبان اليهود المتدينين - القوميين. أما



التطلع إلى نجاح اقتصادي فإنه يبرز بشكل خاص لدى الحريديم والمحافظين دينيا. وعبر معظم الشبان اليهود والعرب، عن تفاؤلهم حيال قدرتهم على تحقيق أهدافهم الشخصية في إسرائيل. لكن يتبين من البحث أن الشبان العرب متفائلون أكثر بكثير من أبناء سنهم اليهود. وتبين من البحث أن تفاؤل الشبان العرب يتعلق بالأساس بأمور شخصية واقتصادية، لكن لدى الحديث عن مكائتهم في المجتمع وعن أهمية القيم الديمقراطية فإن التفاؤل يتراجع.

وتبين أيضا أنه نصف الشبان اليهود عبروا عن تشاؤم حيال قدرتهم على تحقيق وتطلعاتهم في البلاد، بينما كلما ازداد الاقتراب من الدين يرتفع مستوى الثقة بالقدرة على تحقيق أهداف شخصية. كذلك فإن مستوى الثقة بالقدرة على تحقيق التطلعات بين الشبان "اليساريين" اليهود منخفض جدا.

وليس هذا وحسب، فقد أظهر البحث أن التفاؤل لدى الشبان اليهود حيال حياتهم الشخصية في إسرائيل هو الأكثر انخفاضا منذ العام ١٩٩٨، وهو منخفض أكثر مما كان عليه بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وفي المقابل، فإن مدى تفاؤل الشبان العرب هو الأعلى الذي تم تسجيله منذ العام ١٩٩٨. وفسر البحث تزايد التفاؤل بين الشبان العرب بأنهم براغماتيون أكثر وأنهم اقتربوا من اليهود من حيث اللغة والثقافة وطريقة الحياة وطرق التفكير وتحسن الوضع الاقتصادي في المجتمع العربي والانفتاح الأكبر على العالم.

وفي أوساط الشبان اليهود، فإن الشبان المتدينين - القوميين هم الأكثر تفاؤلا، وعبر ٨٠٪ عن ثقتهم بتحقيق أهدافهم في إسرائيل، ويليهم الحريديم بنسبة ٧١٪ ثم المحافظون دينيا بنسبة ٥٤٪ بينما لدى العلمانيين تتراجع نسبة المتفائلين إلى أقل من ٥٠٪.

حول كتاب «الصهيونية والإمبراطوريات»

الحركة الصهيونية ودور الإمبراطوريات في دفع المشروع الاستيطاني في فلسطين!



غلاف كتاب «الصهيونية والإمبراطوريات»

هو أن المحرقة وضعت نهاية لخيار إقامة كيان يهودي في أوروبا. والسبب الثالث، هو أن الحركة الصهيونية توجهت، لأول مرة، إلى اليهود، في الدول العربية واعتبرتهم جزءا من الجماعة اليهودية المختلطة وعليهم الهجرة إلى فلسطين.

وباتت دلائل هذه السنوات في التاريخ الصهيوني واضحة ومتفقا عليها، لكن مسألة العلاقات بين الصهيونية والإمبراطورية في هذا الزخم التاريخي أصبحت قضية معقدة وتنطوي على تناقضات كثيرة، نتج عنها تياران في التاريخ الصهيوني.

التيار التاريخي الأول تحدث عن الصراع العسكري للمليشيات اليهودية وأهمية نشاطها من أجل إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، واعتبر الإمبراطورية البريطانية محتلة وأن طرد جزء من النضال من أجل إنهاء الاستعمار.

ووصف التيار التاريخي النقدي الصهيونية بأنها ابنة غير شرعية للدولة الأم الإمبريالية/الاستعمارية، بريطانيا، وبفضلا بالإمكان تحقيق الهدف الأعلى للحركة الصهيونية، وهو "إقامة بيت قومي للشعب اليهودي". ووصفت الصهيونية علاقتها ببريطانيا في فلسطين بأنه "تعاون مُثمر بين الصهيونية والدولة الإمبريالية". ووضع هذا المفهوم العلاقات بين الحركة الصهيونية والإمبراطورية البريطانية في إطار متجانس، بدا عمليا لدى إطلاق "وعد بلفور". ففي وثيقة تفويض بريطانيا بالانتداب في فلسطين، تم وصف الفلسطينيين بأنهم "الطوائف غير اليهودية"، رغم أن نسبة اليهود في فلسطين كانت ٧٪ فقط من بين مجمل السكان حينذاك، لكن هذا الوصف عكس المفهوم الإبريالي البريطاني بأن الفلسطينيين "يفتقرون لهوية قومية"، بينما اليهود لديهم "قومية حقيقية". ووصفت التيارات الصهيوني القسدي العلاقات بين الحركة الصهيونية والإمبراطورية البريطانية بأنها مندمجة، وأن المستوطنين اليهود نفذوا ممارسات استعمارية، بينما الاستعمار البريطاني وفر في هذه الأثناء العظلة السياسية والقانونية والإدارية للدولة اليهودية الجاري بناؤها.

الصهيونية والإمبراطورية العثمانية

أحد الفصول المثيرة في كتاب "الصهيونية والإمبراطوريات" هو فصل بعنوان "في ظل الإمبراطورية: ردود فعل فلسطينية ضد الحركة الصهيونية ١٩٨٢ - ١٩١٤". كتبه الباحث والمؤرخ البروفسور محمود يزك، المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا. ويؤكد يزك أنه على ضوء استيطان التمبرليين وتنامي المشاعر القومية المناقضة للوطنية العثمانية، وعلى خلفية فواهر التمرد القومي في البلقان والحروب الأخيرة مع روسيا، أعلنت الحكومة العثمانية، في أيلول العام ١٨٨٢، أنه مسموح للمهاجرين اليهود الاستيطان ضمن مجموعات متناثرة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية باستثناء فلسطين.

ولفت يزك إلى أن الإعلان عن تأسيس الحركة الصهيونية، في العام ١٨٨٧، والمعلومات التي وصلت إلى السلطان العثماني بشأن تطلعات الصهاينة لإقامة دولة يهودية في فلسطين، ساعدت معارضة العثمانيين لهجرة اليهود إلى فلسطين. وكانت أعداد اليهود التي سكنت في فلسطين قد تضاعفت خلال ١٥ عاما، من حوالي ٢٤ ألفا في العام ١٨٨٢، إلى قرابة ٥٠ ألفا في العام ١٨٩٧. وبدا "فلتت السياسة العثمانية ومحاولاتها منع هجرة يهودية قومية، والدلائل على ذلك أنه بين الأعوام ١٨٨٢ - ١٨٩٧ أقيمت في البلاد ١٨ مستوطنة يهودية جديدة".

قادة الصهيونية، دافيد بن غوريون وإسحاق بن تسفي، هذا التوجه. ورغم أن الحركة الصهيونية نأت بنفسها عن الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، إلا أنها بقيت متمسكة بفكرة الحكم الذاتي داخل الإمبراطورية البريطانية. كما أن قيادة الحركة الصهيونية نفذت نشاطا سياسيا حثيثا بقيادة حاييم وايزمان. خلال الحرب، من أجل خدمة مصالح بريطانيا في فلسطين، كما أن وايزمان سعى إلى إحباط مبادرة أميركية من أجل ضمان احتلال بريطانيا لفلسطين

اليسار الصهيوني المناهض لبريطانيا

ساد خلاف كبير داخل الحركة الصهيونية حول العلاقة مع الإمبراطوريات، وحتى أن قسما من قادة الصهيونية حذر من أن علاقة كهذه لن تكون في مصلحة اليهود. لكن في المقابل، فإن الإمبراطورية البريطانية فضّلت اليهود على مجموعات أخرى في الشرق الأوسط.

وجهت أوساط، خصوصا الحركات الصهيونية التي اعتبرت يسارية، مثل "بريت شالوم" و"كيدماه ميرزاهاه"، وهي حركات، تأثرت من الإمبراطورية المتعددة القوميات في أوروبا. انتقادات شديدة للإمبراطوريات، ورات "بريت شالوم" أن الانتقال من فكرة "البيت القومي" إلى نموذج "السيادة اليهودية التي تستند إلى الإمبراطورية البريطانية" سيقود إلى حرب طويلة مع الفلسطينيين خصوصا والشرق الأوسط كله عموما، وأن ذلك سيؤدي إلى "مزقمة سياسية وأخلاقية" للصهيونية.

واعتبر الباحث والكااتب غرشوم شالوم أنه بسبب خلفها مع الإمبريالية قد تمسح الصهيونية "حدثا عابرا في تاريخ الشعب اليهودي" وأنها "تحنق بنار ثورة الشرق الناهض". وكتب يهودا مانغيس، وهو أحد أبرز قادة اليهود في الولايات المتحدة وأول رئيس للجامعة العبرية، في رسالة إلى الزعيم الهندي المهاتما غاندي، في العام ١٩١٦، أنه "يخولون أن أرض إسرائيل على وشك أن تمنح لشعب إسرائيل، وبرأيي، فإنه لا يوجد أي حد لأي مؤتمر سلام أن يعطي أرضا ما لأي شعب وحتى ليس أرض إسرائيل إلى شعب إسرائيل".

وأشار البروفسور شنهااف إلى أن موقف مانغيس "لا يدل على معارضته للاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل، وإنما على معارضته، مثلما كانت معارضة غاندي، لتطبيق هذا الاستيطان في ظل المدافع البريطانية". وعارض الفيلسوف برغمان بشدة في تلك الفترة فكرة وجود أغلبية يهودية في فلسطين، مشيرا إلى أن "أغلبية يهودية في فلسطين لن تغير من حقيقة أن الشعب اليهودي سيبقى أقلية داخل العالم العربي". كذلك احتج برغمان على أن "اليهودية مظفة بإسناد قوميتها على قوة الإمبراطورية البريطانية وليس على البحث عن تفاهم مع العرب".

ورأى كثيرون في هذه الحركات الصهيونية اليسارية، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، أن الأطر القومية ستضعف وأن النظام العالمي الجديد الذي سينشأ سيستند إلى أطر اتحادية فوق قومية. لكن التغيير الكبير في التوجه الصهيوني نحو الإمبريالية بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبحسب كتاب "الصهيونية والإمبراطوريات"، فإنه في هذه المرحلة أدركت الحركة الصهيونية أن احتمال إقامة كيان يهودي في إطار أوروبي أخذ يتلاشى.. وأضافت الدراسة أن الستينين ١٩٤١ - ١٩٤٢ كانتا الستين اللتين بلورتا التاريخ الصهيوني لثلاثة أسباب.

السبب الأول هو أن الحركة الصهيونية أعلنت في "خطة بلتيمور"، لأول مرة، عن تطلعاها إلى إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإقامة دولة فيها ذات "سيادة إقليمية" يهودية. والسبب الثاني،

لا يشكك أحد في الدور الحاسم للإمبراطورية البريطانية في إقامة دولة إسرائيل، وشكل "وعد بلفور" فرضية جديدة في تاريخ الصهيونية. وغالبا ما تم اعتبار العلاقات بين الصهيونية والإمبراطورية البريطانية بأنها عملية أو نفعية، وبأنها استمرار لتحولات "طبيعية". لكن كتابة التاريخ الصهيوني بهذا الشكل يفقد التاريخ إكباتية التفكير في مجمل الإمبريالية الأوروبية وغيرها وفي العلاقات الديناميكية والمتغيرة بين الشرق والغرب بمصفتها عوامل بلورت زخما هاما في تاريخ الصهيونية، وفقا لكاتب صدر بعنوان "الصهيونية والإمبراطوريات" عن معهد "فان لير" في القدس ودار النشر "هكيونتس هيثيوحد"، في العام ٢٠١٥، والكاتب يحنوي على مجموعة أبحاث كتبها باحثون في إطار مجموعة بحث في "فان لير".

وفقا لمقدمة الكتاب، التي كتبها محرره البروفسور يهودا شنهااف، فإن التاريخ الصهيوني العلاقات بين الصهيونية والإمبراطوريات "يفوّت الفرصة للبحث في الخلافات التي نشبت داخل الصهيونية حول الإمبراطوريات من جهة، والخلافات داخل الإمبراطوريات حيال الصهيونية من الجهة الأخرى. وفي الأبحاث التي تناولت العلاقات بين الصهيونية وإمبراطوريات أخرى، الروسية والنمساوية - المجرية والعثمانية، حرت دراستها بمعزل عن بعضها، ومن دون الالتفات إلى مسألة "ما هي الإمبريالية وكيف تبلور مبنى البحث حول الصهيونية".

ويتطلع هذا الكتاب إلى "إعادة الإمبراطوريات إلى البحث في الصهيونية، ومن خلال ذلك إثراء البحث الذي يسعى إلى إخراج البحث في الصهيونية من رواية تاريخ فريد من نوعه ومغلق داخل نفسه. ونحن نسعى إلى وضع البحث في الصهيونية داخل القالب الإمبريالي العالمي مثلما تبلور منذ نهاية القرن التاسع عشر، والقيام بدراسة عكسية في دلالات هذه العملية المعرفية (إيستيمولوجيا). ولا يعني ذلك أنه لا يوجد نقاش حول دور الإمبراطوريات في تاريخ الصهيونية أو التاريخ اليهودي، إذ توجد أبحاث كثيرة كده. لكن مراجعتها تؤكد خصوصا على القطيعة الإنشائية بين الروايات الصهيونية البوتوية (الوهيمية)، "الإعتاق" و"الإعتاق الذاتي" و"نفي الشتات" و"دولة في الطريق" وغيرها، وبين البحث في الإمبراطوريات والتحولات الاستعمارية وإنهاء الاستعمار، التي حدثت في المنظومة العالمية والشرق الأوسط، إذ أن النمط الإمبريالي أملى قواعد السياسة الإقليمية، بينما هذا الإطار الأنطى للتنظيمات القومية في الشرق الأوسط. وتوضح هذه القطيعة مدى نقص النظريات والتاريخ بصورة شاملة ومفصلة للإمبراطوريات في هذه الروايات، وتتفحص خصوصا صياغة نظرية مفصلة للإمبراطوريات والإمبريالية كظاهرة عامة في تاريخ الصهيونية".

الصهيونية والإمبراطوريتان العثمانية والبريطانية

يرى الباحثون في هذا الكتاب أن «مشكلة اليهود» تزداد أهمية من وجهة النظر الإمبريالية، لأنها طرحت على الأجندة ثلاث قضايا مبدئية، وهي العلمانية والمواطنة والعرق. وفيما يتعلق بالعلمانية، فإن الباحثين شدوا على وجود علاقة بارزة بين أزمة العلمنة والتاريخ الإمبريالي، إذ أنه تم تطبيق العلمانية في أوروبا بواسطة «مشروع مسيحي - بروتستانتى، الذي كان هو نفسه جزءا منفصلا من اللاهوت السياسي للإمبريالية.. وبكلمات أخرى، فإن مبادئ اللاهوت السياسي موجودة في قلب نظرية الدولة الإمبريالية المعرلة ما بعد الاستعمار، وهي موجودة في نظرية الدولة الليبرالية المعاصرة، ويصعب المغالفة في أهمية العلمنة وأزمة العلمنة من

عدد "الناجين من المحرقة" يتزايد رغم مرور الزمن!

«وسعت الحكومات الإسرائيلية في سنوات الألفين تعريف «الناجين من المحرقة النازية» ليشمل أناسا عاشوا الحقبة النازية، حتى وإن لم يكونوا ضحايا مباشرين لهاء. ألمانيا لا تعترف بتوسيع التعريف وعدد الذين تدفع لهم تعويضات بالكاد تصل نسبتهم إلى ٣١٪ ممن تعلن عنهم إسرائيل». أحييت إسرائيل والحركة الصهيونية في العالم مؤخرًا، ذكرى المحرقة اليهودية. وتحيي إسرائيل هذه الذكرى قبل أسبوع كامل من إحيائها ذكرى إعلان قيامها، وفق التقييم العبري، المتغير سنويًا، وهي تُذكر للضحايا اليهود دون غيرهم. وعلى الرغم من مرور ٧٢ عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهاء النازية، إلا أن أعداد «الناجين من النازية» تشهد تزايدًا، وفق ما تبينه تقارير إسرائيلية. أي أنه مقابل الذين يموتون، ينضم آخرون إلى «الناجين من النازية»، بسبب توسيع التعريفات، وذلك بغرض الحصول على مخصصات ضمان اجتماعي إسرائيلية خاصة بهم، بلغ مقدارها السنوية المأهوية ما يعادل ١٣٢ مليار دولار، لكن هذه التعريفات لا علاقة لها بالتعويضات من ألمانيا وغيرها. وحسب إحصائيات صدرت خلال أسبوع الذكرى الأخيرة، فإن عدد الناجين من المحرقة في إسرائيل يبلغ اليوم ١٥٨ ألف شخص، يضاف إليهم ٥٦ ألف شخص ممن كانوا «ضحايا عمليات لا لسامية وعنصرية خلال الحرب العالمية الثانية». وفق التعريف. وفي إحصاء آخر، يتبين أن عدد المستفيدين من المخصصات الاجتماعية والصحية المدفوعة للناجين من النازية في إسرائيل بلغ هذا العام ١١٦ ألف شخص. وحسب تقديرات نشرتها صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، بلغت تكلفة المخصصات الاجتماعية والصحية التي صرفتها الخزينة الإسرائيلية العامة على أولئك، في العام الماضي، ٨٤ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٣٢ مليار دولار، وفق سعر الصرف الحالي.

وفي المقابل، بلغ عدد الذين حصلوا على تعويضات من الحكومة الألمانية في العام الجاري، ٦٧ ألف شخص، بمعنى أن هذا العدد الذي تعترف به السلطات الألمانية لأشخاص تضرروا مباشرة من جرائم النازية، وهؤلاء يشكلون نسبة ٣١٪ ممن باتت تعتبرهم إسرائيل «ناجين». وقبل فترة، قال تقرير لموقع «سورينيم» إن الإحصائيات التي تنشر سنويًا، تدل على أن أعداد الذين يتم اعتبارهم ناجين من الجرائم النازية في إسرائيل تتزايد باستمرار. فأحرب العالمية الثانية انتهت قبل ٧٢ عامًا، وبالتأكيد فإن الغالبية الساحقة ممن بقوا على قيد الحياة، هم أبناء ٨٠ عاما وأكثر، واستنادا لتقرير لمركز «بروكديل» نشر في العام ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد الناجين من جرائم النازية المقيمين في إسرائيل في ذلك العام، ٢٣٣٧ ألف شخص. وكانت نحو ١٤٤ ألف شخصًا، وفي العام ٢٠٢٥ سيهبط في العام ٢٠١٥ إلى ألف نسمة، كما قال التقرير إنه يموت ١٤٠ ألف شخص، في المعدل، سنويًا.

لكن العدد انخفض بـ ٣٤ ألفًا في العام ٢٠١٤، أي بعد خمس سنوات، وبلغ ١٩٨ ألف شخص. وكما قرأنا، ففي هذا العام ارتفع العدد إلى ١١٦ ألف شخص. ويتبين أن السبب وراء هذا هو توسيع تعريف «الناجين من جرائم النازية». ففي الخمسينيات والستينيات، كان مستحقو المخصصات الإسرائيلية هم أولئك الذين عانوا من اعاقات جسدية ونفسية جراء جرائم النازية. ولكن تم تغيير هذا التعريف عدة مرات على مر السنين، في حين التزمت ألمانيا بتعريف محدد لغرض التعويضات التي تدفعها هي.

في العام ٢٠٠٥ تم توسيع التعريف ليشمل، أيضا، من كان ملاحقًا إبان حكم النازية، سواء في ألمانيا أو في دول أخرى وقعت تحت سيطرة النازيين وخلقناهم. وهذا التعريف يشمل أيضا من كانوا في معسكرات التوزيع. وفي العام ٢٠١٤، بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى توسيع آخر، ليشمل أيضا أبناء الديانة اليهودية في دول شمال أفريقيا، ليبيا وتونس والمغرب، التي كانت هي أيضا تحت سيطرة ألمانيا وحلفائها. كما تم إلغاء تحديد العام ١٩٥٣، كتاريخ نهائي لمن هاجر إلى إسرائيل من الناجين.

ولاحقًا، تم تعريف من عمل في معسكرات العمل بالسخرة، ومعهم حتى أولئك الذين تم إجبارهم على القيام بأعمال لصالح النظام النازي، خارج معسكرات العمل. كذلك تم توسيع تعريف المستفيدين من المخصصات ليشمل الذين كانوا في دول وقعت تحت الاحتلال الألماني، وهم أولئك الذين كانوا في تلك الدول أو ولدوا فيها، منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى بعد ٣٠٠ يوم من إعلان انتهائها. وفي العام الجاري، تم شمل دول أخرى. إذ قال وزير المالية موشيه كلونر إن الاعتراف بالمهاجرين من المغرب والجزائر والعراق ورومانيا كناجين من النازية، كان ضمن "تصحيح تاريخي، وإنني أمل بأن ما نفعله من تصحيح في هذا المجال سيسمح للناجين بالعيش بكرامة، ووزارة المالية ملتزمة بدفع مستحقات الناجين ومساعدتهم".

أما النائبة السابقة ورئيسة اتحاد منظمات الناجين من النازية، كولين أفيطال، فقد قالت إنه من الصعب تصديق الأرقام التي تنشر عن الناجين. «لأسف ليست لدينا أرقام دقيقة. أحد الأسباب لذلك هو أن عددهم أكبر بكثير. كذلك، فإن العدد الذي ينشر سنويًا حول الذين يموتون كل سنة ليس دقيقًا، أيضا. ولكن ما هو صحيح أنه يموت ناجون يهودا والدولة تضيف أعدادا أخرى". أفيطال إن ٧١٠٪ من جرائم النازية هم في عداد الفقراء، ما دون خط الفقر. إلا أن تقارير أخرى، تتحدث عن أن إجمالي المخصصات التي تُدفع للناجين من النازية تتراوح ما بين ٤٨٠٠ شيكل و ٩٢٠٠ شيكل، وهذا عدا المخصصات العادية الأخرى، مثل مخصصات الشيوخة، إضافة إلى مخصصات التقاعد، على الأخص.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، تزايد الحديث عن أوضاع الناجين من النازية الاقتصادية والاجتماعية، واللافت أن الحكومة، بسياستها الاقتصادية التي تقلص كثيرا من المخصصات الاجتماعية، حتى للشرائح الأكثر فقرا ولذوي الاحتياجات الخاصة، تتعامل بتسامح كبير مع قضية

الناجين من النازية. وهذا ليس نابعا من «إنسانية مفرطة» لحكومة تقود سياسة اقتصادية «خنازيرية» بمعنى شرهة، كما أسماها ذات يوم الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريس.

بل يخفي هذا في ثناياه دوافع سياسية للحركة الصهيونية مجملها. فقبل سنوات، تساءلت جهات إسرائيلية عن مكانة ذكرى المحرقة مستقبلا بين الأجيال الشابة، في ظل عدم وجود ناجين على قيد الحياة، واستنادا لهذا، بالإمكان تفسير أحد أكبر الدوافع لهذا التساهل في توسيع تعريف الناجين من النازية ودفع هذه الميزانيات الضخمة لهم سنويًا، من الخزينة العامة.

المحرقة والذاكرة

تلعب جرائم النازية دورا بارزا في الخطاب الإسرائيلي وخطاب ونشاط الحركة الصهيونية في العالم. وتصدر تباعا تقارير عن مؤسسات يهودية تدعو الى تكثيف النشر حول المحرقة في العالم. فقد دعا أحد التقارير الصادرة عن "معهد سياسة الشعب اليهودي"، التابع للوكالة اليهودية، قبل سنوات قليلة، إسرائيل واليهود في العالم إلى عدم إسقاط مسألة "المحرقة" عن جدول أعمال جميع الدول والمجتمعات التي يعيشون فيها. وقال التقرير: "إن الذاكرة التاريخية هي مركب أساسي ومميز خاص للهوية اليهودية، على صعيد الفرد، والصعيد العام، "تذكر" هي وصية أساسية في اليهودية، ولها أهمية مركزية من ناحية التواصل التاريخي والشعور بالمشير المشترك، فالكارثة (المحرقة) هي إضافة مأساوية هامة لمعمل الأحدث في تاريخ الشعب التي على الشعب أن يذكرها ويشير إليها دائما".

وأشار التقرير إلى اتساع ظاهرة إقامة النصب التذكارية التي تخلد المحرقة في العالم، وقال إن هناك في دول العالم أكثر من ٤٠ نصبا تذكارية للمحرقة، وهو ما يعتبر إنجازا لكنه غير كاف. وقال: «ولكن ممنوع أن يخفي هذا العدد الكبير من النصب التذكارية ذكر الكارثة بصفتها حدثا مركزيا في الذاكرة البعيدة لليهود ولغير اليهود معا». وحذر المعهد في تقريره من تراجع مستوى الذاكرة لدى الجيل الصاعد، وخاصة مع رحيل الجيل الذي عاش المحرقة، ويقول: «من المفضل البحث عن أشكال جديدة للحفاظ على الذاكرة وعرضها بأشكال ملائمة للأجيال الصاعدة التي لم تعيش الكارثة، أشكال ملائمة للفرد وللمجموع». ويدعو التقرير إلى أن تكون السلايب الجديدة قادرة على أن تعوض الأجيال الجديدة عن عدم معاشيتهم فترة المحرقة، أو معاشية أولئك الذين عاشوا المحرقة.

تاريخ التعامل مع الناجين

وكانت قضية الناجين من المحرقة مناسبة لإعادة فتح ملف التعامل مع الناجين من المحرقة منذ سنوات الأربعين، أي قبل قيام إسرائيل وحتى اليوم، ونقرأ لاحقا هنا اقتباسات عن رئيس أول حكومة إسرائيلية، دافيد بن غوريون، حول ندرته للناجين.

فقد شهدت إسرائيل في مطلع سنوات الخمسين من القرن الماضي نقاشا صاخبا حول الموضوع، حين انتهت المفاوضات بين إسرائيل ومنظمات الناجين من المحرقة، من جهة، وبين ألمانيا، من جهة أخرى، حول التعويضات المالية التي سيحصل عليها الناجون. كان الانقسام في الآراء حينها واضحا، ففي حين أيدت الحكومة والأحزاب من حولها قبول هذا الاتفاق، اتخذت قوى اليمين الإسرائيلي، ممثلا بحزب «حيروت» (الليكود لاحقا) بزعامة مناخيم بيغن، بالأساس، موقفا رافضا جدا لهذه المخصصات، التي اعتبروها «وسيلة لإعفاء الألمان من المسؤولية عن المحرقة».

ولعل من أبرز الأحداث التي شهدتها إسرائيل في تلك الأيام، هو تعرض مقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) إلى رشق بالحجارة في يوم التصويت لإقرار الاتفاق مع ألمانيا، مما اضطر زعماء إسرائيل إلى مغادرة البرلمان تحت حراسة مشددة. ويقول المؤرخ شمعون ريدليخ في مقال نُشر سابقا أن تعامل المؤسسات الصهيونية التي كانت تعمل على إقامة الدولة، أو «الدولة العتيقة»، كما يسميها الكاتب، تأثر من يهود الشتات، كما يسميهم، وضرورة هجرتهم إلى إسرائيل، ويكتب: «صحيح أن حزب «العمل» (مباي في حينه) وعلى رأسه دافيد بن غوريون- عمل الكثير من أجل دفع الباقين من يهود أوروبا إلى الهجرة إلى البلاد، إلا أن الجاهلنة كانت معقدة: من جهة إنشاء بيت (وطن) للناجين وإبعادهم عن اللاسامية في أوروبا، ومن جهة أخرى، تلقي مساعدتهم في الكفاح المسلح وبناء الدولة».

ويتابع ريدليخ إنه لم تتوفر الظروف النفسية والمادية للتعامل مع الناجين في السنوات الأولى بعد قيام دولة إسرائيل، وحتى تخليد ذكرى الناجين كان ينحصر في غيتو وارسو وأشياء أخرى، «إلا أن التحول في التوجه والتعامل مع الناجين بدأ في ستينيات القرن الماضي، في أعقاب محاكمة آيخمان. وقد جرى التحول من نظرة عامة إلى ستة ملايين شخص، إلى تفهم عيني ومحدد لما جرى». ثم يكتب ريدليخ أن التحول الآخر جرى في نهاية السبعينيات مع وصول اليمين إلى الحكم في إسرائيل بزعامة حزب الليكود، الذي غير طريقة التعامل مع اليهود في العالم وشرع بتعزيز الروابط معهم، ثم في الثمانينيات حين بدأ جهاز التعليم في إسرائيل يتعامل بجدية مع تاريخ المحرقة، وذلك للمرة الأولى منذ قيام الدولة.

ويختتم ريدليخ مقاله كاتبا: «إن الانطباع السلبي عن الناجين في السنوات الأولى للدولة شهد انقلابا مع مرور الزمن... من انطباع يستخف بالناجين، إلى القول بأنهم أبطال، وعلى الرغم من هذا، بقيت الفجوة بارزة جدا بين استغلال الناجين من أجل بلورة الوعي الوطني- الصهيوني، وبين التعامل المادي مع الناجين. فتحويل مراكز تخليد ضحايا المحرقة والناجين منها له احترامه، ولكن واجب الدولة والمجتمع هو تجاه الناجين أنفسهم، أولا وقبل كل شيء، وخاصة الفقراء والمرضى من بينهم».

بالإمكان التقدير أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ينتابه القلق من الأنباء حول تصريحات مسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وهذا القلق لدى نتنياهو ليس نابعا من أن مستشار ترامب للأمن القومي، هربرت ماکماستر، قال في إيجاز للصحافيين في واشنطن، يوم الجمعة الماضي، إن ترامب سيلتقي بالرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في بيت لحم أثناء زيارته إلى البلاد، في ٢٢ و ٢٣ أيار الجاري، وأنه سيحدث خلال هذا اللقاء عن ضرورة أن يحظى الفلسطينيون بالاحترام وبحق تقرير المصير.

كذلك القلق ليس نابعا من تصريحات وزير الخارجية الأميركية، ريكس تيلرسون، أول من أمس الأحد، بأن ترامب يدرس ما إذا كان نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس سيعود بالفائدة على احتمال استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

فقد ترددت أنباء، خلال الأسبوعين الأخيرين، تحدثت عن قلق نتنياهو من «حماسة» ترامب حيال تحريك العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، والمشكلة التي يراها نتنياهو في هذه «الحماسة» من جانب الرئيس الأميركي الجديد نسبيًا معقدة أكثر مما تبدو للوهلة الأولى، لأن المشكلة بالنسبة لتنتياهو تتعلق بقائه في الحكم وكزعيم لأكبر حزب إسرائيلي، مثلما خرج من الانتخابات العامة الماضية، قبل سنتين.

من جهة، يريد نتنياهو أن يبقى في الحكم كزعيم لليمين، طالما هو على قيد الحياة وبإمكانه ممارسة مهامه، من الجهة الأخرى، فإنه يحصد رياح ما زرعه، طوال سنوات حكمه، من أفكار يمينية وعنصرية ودفع الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، ومن أجل بقائه زعيمًا لليمين، استخدم نتنياهو المزاييدات حتى على غلاة اليمين المتطرف الإسرائيلي، سيسمى «قمة»، يجمع نتنياهو وعباس تحت رعاية دولة فلسطينية، إلى جانب إسرائيل، طالما يتولى رئاسة الحكومة.

وخلال الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، انحاز نتنياهو إلى جانب ترامب ضد خصمه هيلاري كلينتون. وبعد فوز ترامب، لم يُخف نتنجاوه، ومعه اليمين الإسرائيلي في ائتلافه الحكومي، فرحمه بنتيجة هذه الانتخابات، واعتبروا أنه خلال ولاية ترامب ستمتكن إسرائيل من تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بل جرى إعداد مشاريع قوانين تهدف إلى ضم أجزاء من الضفة، أو معظم مساحتها، إلى إسرائيل.

وزاد من نشوة اليمين الإسرائيلي هذه، أن ترامب نفسه لم يستعجل حل الدولة الواحدة بدل حل الدولتين، في تصريحاته أثناء استقباله نتنياهو في البيت الأبيض، في منتصف شباط الماضي، بعد أقل من شهر على تنصيبه رئيسًا. لكن بعدما هذا "غبار المعركة" الانتخابية الأميركية، واستقر ترامب، رجل الأعمال الناجح ولكن الجاهل في شؤون العالم، في كرسيه في المكتب البيضاوي، وبدأ يقرأ تقارير أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية، تغيرت الصور في مخيلته حول السياسة الخارجية التي ينبغي أن يمارسها، وبدأ شيئًا فشيئًا يدرك الواقع في العالم.

لكن "غبار المعركة" في إسرائيل لا يهدأ أبدًا، بل إن دوامات الغبار هذه تنبد بالدوران غداة صدور نتائج الانتخابات، فنتنجاوه، على سبيل المثل، يرغب دائمًا بتعيين زعيم حزب شريك في ائتلاف في منصب وزير المالية من أجل تحقيق هدف واحد، وهو أن يقتله سياسيا خلال ولاية الحكومة ويدفنه في الانتخابات التالية، وهو لا يرحم حتى وزراء من حزبه إذا عبروا عن طموحهم بالوصول إلى كرسي رئاسة الحكومة، حتى لو اشترطوا ذلك بأنهم يريدون تحقيق موعدهم هذا بعد اعتزال نتنياهو الحياة السياسية.

سجال بين نتنياهو وبينيت

في هذا السياق، بالإمكان قراءة السجال الذي اندلع مساء يوم السبت الماضي بين نتنياهو ورئيس كتلة "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، والذي يادر إليه الأخير. فكلاهما، نتنياهو وبينيت،

يدركان أن ترامب لن يتخلى عن دعم إسرائيل، وسيضحي على خطى أسلافه الرؤساء الأميركيين. لكن بينيت يضع تحديا سياسيا، من أجل كسب أصوات اليمين، أمام نتنياهو ويسعى هو الآخر إلى المزيدة على نتنياهو. والسجال والتلاسن بين نتنياهو وبينيت له سبب واحد هو أن كليهما يتنافسان على مجموعة ناخبين كبيرة واحدة، ولذلك فإنه غالبا ما ينجر نتنياهو خلف بينيت.

وحدث أمر كهذا أول من أمس، بعدما صرح تيلرسون أن ترامب يدرس الفائدة التي سيحققها نقل السفارة الأميركية إلى القدس. فقد طالب بينيت نتنياهو بتغريدات على "تويتر" بأن "يوضح أننا نتوقع من الإدارة الأميركية أن تنقل السفارة إلى القدس وأن تعترف بالقدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل". واعتبر بينيت أن "نقل السفارة الأميركية إلى عاصمة إسرائيل يعزز إسرائيل، ويعزز احتمالات السلام الحقيقي، لأن أي اتفاق يستند على تقسيم القدس سيكون مصيره الفشل". يشار إلى أن بينيت يصرح صباح مساء وليس فقط أن نقل السفارة الأميركية إلى القدس لن يمس بعليقة السلام، وإنما العكس. خطوة كهذه ستدفع عملية السلام من خلال تصحيح ظلم تاريخي وبواسطة تبديد الوهم الفلسطيني أن القدس ليست عاصمة إسرائيل". وتأتي أقوال نتنياهو وفي وقت تتزدد فيه أنباء عن احتمال عقد لقاء ثلاثي، سيسمى "قمة"، يجمع نتنياهو وعباس تحت رعاية ترامب، خلال زيارته إلى البلاد الأسبوع المقبل.

واعتبر بينيت في تصريحات يوم السبت الماضي، في أعقاب أقوال ماكماستر أنه "ليس بالإمكان الاستمرار في سياسة الملجأ، وعلى إسرائيل المبادرة إلى طرح رؤيتها، وإلا كما يبدو ممجدا، فإن مصيرها مسجدهه آخرون". وطالب بينيت نتنياهو بإلغاء خطاب بار إيلان، الذي ألقاه في العام ٢٠٠٩ وتحدث فيه عن حل الدولتين، وقال إن "خطاب بار إيلان كان فلسطين جلبا علينا المقاطعة والإرهاب والتهميد ديموغرافيا خطيرا، وأن هو الوقت المناسب للإعلان عن إلغاءه".

وأضاف بينيت أن "ثمة طريقتين أمامنا: استمرار سياسة بار إيلان التي تؤيد قيام دولة فلسطين ثانية، إضافة إلى تلك التي في غزة. وهذه معادلة مسيانية فاشلة أدت حتى الآن إلى سفك دماء، وتدهور سياسي وستتقود إلى كارثة ديموغرافية. وبدلا من ذلك، بإمكان دولة إسرائيل طرح رؤيتها لمستقبل المنطة، وتشمل تطويرا اقتصاديا إقليميا يستند إلى مبادرات، ومنع قيام دولة فلسطينية ثانية إضافة إلى تلك التي في غزة، وفرض السيادة على المناطق الإسرائيلية في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية المحتلة)، واستقرار قطاع غزة، وتعزيز دولة إسرائيل كمرساة أمنية ومخبراتية واقتصادية في المنطقة".

من جانبه، رد حزب الليكود الحاكم الذي يتزعمه نتنياهو، على أقوال بينيت بأنها "مثال لجلد الذات المهووس وهذه المرة من جانب اليمين، ومقاطعة إسرائيل تابعة من مجرد الاعتراض على دولة يهودية وليس بسبب أمر آخر. ورئيس الحكومة نتنياهو هو الذي يحارب من أجل قبول الدولة اليهودية في العالم مثلما نسجم من الرئيس ترامب ومثلما يقود رئيس الحكومة نتنياهو قانون القومية". وأضاف بيان الليكود أن "من يرسل تلاميذ يهود للمسجد في المساجد (في الحرم القدسي الشريف)، ويعين امرأة يسارية متطرفة مسؤولة عن تدريس المدنيات ولا يفعل شيئا بخصوص التحريض في مدارس شرقي القدس، لا ينبغي أن يعطينا المواعظ. ومن ليس قادرا على الوقوف حتى أمام ضغوط اليسار في وزارة التربية والتعليم الذي يتولاه، عليه ألا يعظ رئيس الحكومة نتنياهو، الذي يقف



ترامب... الوجه السياسي الغامض.

(أ.ف.ب)

زيارة ترامب المرتقبة تثير مخاوف اليمين الإسرائيلي من «مقترحات سلام مع الفلسطينيين»!

بصورة صامدة وحازمة أمام كافة الضغوط الدولية، أكثر من أي رئيس حكومة آخر في العقود الأخيرة، وسياسة جلد الذات من جانب اليمين لم تحقق أبدا أي شيء عدا إسقاط حكم اليمين وصعود حكم اليسار".

هل ترامب مختلف عن أوباما؟

بحسب المحلل السياسي في صحيفة "معاريف"، بن كسبيت، فإن "نتنياهو رأى بترامب المسيح المنتظر، وليس أقل من ذلك" وأنه جاء "بعد ثماني سنوات قضاها مع باراك حسين أوباما المكروه"، وأن ترامب سيساعد نتنياهو على "وضع حد، مرة واحدة وإلى الأبد، لثثرة السلام... لكن اتضح أن نتنياهو حصل على الرجل الأشقر غير الصحيح".

وأضاف كسبيت، في مقاله الأسبوعي يوم الجمعة الماضي، أنه بدلا من أن يرافق ترامب في زيارته إلى إسرائيل الثري الأميركي – اليهودي شيلدون آدلرسون، الذي مؤل حملات نتنياهو الانتخابية وأسس صحيفة "يسرائيل هيوم" ويدعم صحفا ومواقع إخبارية إسرائيلية لخدمة نتنياهو، فإنه "اتضح أن الملياردير اليهودي الأكثر قربا للرئيس هو رونالد لاودر، الذي "يرى بتحقيق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين مشروع حياته".

وكتب كسبيت أن لاودر، وهو رئيس "المؤتمر اليهودي العالمي"، "أعد" الرئيس الفلسطيني تمهيدا للقائه مع ترامب، الذي عقد في البيت الأبيض في الثالث من أيار الجاري، ولذلك فإن غضبا على لاودر يسود مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بعد لقاء عباس مع لاودر في بيت الأخير، قبيل لقاء عباس مع ترامب، علما أن رؤساء حكومات إسرائيليين، بينهم نتنياهو، استخدموا لاودر كبعوث إلى زعماء عرب. وتابع كسبيت أن لاودر يحكف على إعداد "خطة سلام إسرائيلي- فلسطيني" منذ سنين عدة، وأنه التقى في هذا السياق مع زعماء عرب، وبات قريبا من التوصل إلى صيغة لهذه الخطة، تستند إلى "مبادرة السلام العربية"، ونقل كسبيت عن مصادر أميركية قولها إن لاودر يتعزز لحملة تحريص من جهات يهودية متطرفة، تصفه بأنه "طابور خامس". ونسب المحلل لأكثر من مصدر في نيويورك، قولها إن مكتب لاودر طلب وجبات طعام من مطعم راق أثناء لقائه مع عباس، "لكن يدا مجهولة ألفت هذا الطلب من دون علم لاودر".

ونسب كسبيت إلى مصادر أميركية ليست من داخل إدارة ترامب، قولها إن أشخاصا من جانب نتنياهو حاولوا "اجتياح اللقاء الأولي لولاية أوباما". ومثلما حدث مع الرئيس السابق، وصل نتنياهو إلى لقاء الرئيس الجديد بأيد فارغة، من دون خطة سياسية جدية، باستثناء كلمات غير ملزمة حول سلام اقتصادي ومبادرة إقليمية. ومثلما حدث مع أوباما، هكذا يحدث مع ترامب، جمود نتنياهو جليه مرة أخرى إلى وضع فرض عليه فيه كجيب البناء في المستوطنات والدخول إلى عملية سياسية بلورها من أجله الأميركيون والعرب والفلسطينيون... وبوتيرة كهذه يمكن التوقع أن نتنياهو سيزيل قريبا الغبار مجددا عن خطاب بار إيلان الذي عبر فيه عن تأييده لحل الدولتين للشعبين".

لكن رافيد حدّر من أن "ترامب نفعه الذي أعلن في حملته الانتخابية أنه سينقل السفارة الأميركية إلى القدس وتراجع، وأعلن عن تأييده للبناء بحرية في المستوطنات وتراجع، يمكن أن يتراجع مرة أخرى، ولا أحد بإمكانه التنبؤ وكيف سيتصرف عندما يصطدم في المرة الأولى بالرفض المألوف من جانب عباس ونتنياهو، وفيما إذا سيقرر التخلي عن

«قانون كمينيتس» يصعد عمليات هدم البيوت التي تمارسها إسرائيل ضد العرب

صادق الكنيست في شهر نيسان الماضي على قانون، يعرف باسم “قانون كمينيتس”، يهدف إلى تشديد العقوبات على البناء غير المرخص، ورغم أن نص هذا القانون، الذي بادرت إليه صيغته النهائية وزارة العدل الإسرائيلية، لا يذكر أنه موجه ضد الأقلية العربية في إسرائيل، وأيضا في القدس المحتلة، التي فرضت عليها إسرائيل قوانينها، إلا أنه سينعكس حصريا على الأقلية العربية فقط.

في أعقاب طرح مشروع قانون كمينيتس، أصدرت جمعيات عربية وعربية – يهودية في إسرائيل ورقة موقف من هذا القانون، كونه قانون تعسفي يرمي إلى التكنيكل والتضييق على حياة المواطنين العرب، وأكدت على أن البناء غير المرخص لم يأت صدفة وإنما هو نتيجة السياسيات التي انتهجتها المؤسسة الإسرائيلية ضدهم.

فمنذ تأسيس إسرائيل، في العام ١٩٤٨، لم يتم إقامة ولو بلدة عربية واحدة، كما أن مسطح نفوذ القرى والمدن العربية ليس فقط أنه لم يتم توسيعه وإنما تم تقليصه، وتقع مسطحات نفوذ البلديات والقرى العربية داخل “الخط الأخضر” ٣٪ فقط، ولم تقبل أي طلب من بين خمسين طلبا تم تقديمها في العامين الأخيرين لتوسيع مسطحات نفوذ بلدات عربية. ونتيجة لذلك، فإن الاكتظاظ السكاني في البلديات العربية تضاعف ١١ مرة من دون توفير رد لاحتياجات سكانها.

وتبين المعطيات الرسمية، أن المجتمع العربي في إسرائيل يحتاج إلى بناء ١٣,٠٠٠ وحدة سكنية سنويا، بينما يتم بناء ٧,٠٠٠ وحدة سكنية سنويا فقط، ويعني ذلك أنه يوجد نقص بـ ٦,٠٠٠ وحدة سكنية سنويا، وهذا يضاف إلى النقص المتراكم على مدار عشرات السنين الماضية والذي لم يتم قياس حجمه حتى الآن.

إلى جانب ذلك، فإن خطط البناء الحكومية لا تشمل البلديات العربية ولا طرح حلول سكن فيها. وتظهر معطيات زدها مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، أن الأغلبية الساحقة (٩٧٪) من أوامر هدم البيوت الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية، بين العامين ٢٠١٢ – ٢٠١٤، كانت بحق بيوت في البلديات العربية، غابيتها الساحقة (٩٠٪) في منطقة النقب، حيث نسبة البيوت العربية التي تعرضت للهدم كانت ٩٩٪.

وأشارت المحامية ميسانة موراني، وهي محامية في قسم الأرض والتخطيط في مركز «عدالة»في مقالة تحليلية، إلى أن «٦٩ عاما مزت ولا يزال هاجس السيطرة على الحيزِ ‘وحياتيه’ من الوجود العربي بهدف تسخيرِه لمصلحة اليهود والدولة اليهودية حجر الأساس في السياسات الإسرائيلية. إن هذه السياسات ليست بالجديدة، ولا يمكن قراءتها بمعزل عن السياق التاريخي، وإن كانت التشريعات الجديدة كقانون ‘كمينيتس’ وقانون ‘شُرعة المستوطنات’ وصور الهدم والاقتلاع والتشريد في السنة الأخيرة قد سلطت الضوء على جانب التطبيق العنيف للسياسة الحكومة في كل من قنسنوسة وأم الحيران والقدس وخان الأحمر».

ولمقت إلى أن «التجلي الأوضح والأعنف لهذه السياسات كان خلال النكبة، إذ استخدمت القوى الصهيونية، ومن بعدها دولة إسرائيل وجيشها، القوة الفعلية – قوة الذراع وقوة السلاح – من أجل طرد سكان ٦٠٠ بلدة عربية، إلى جانب السيطرة على الأراضي وهدم البلديات في مرحلة متأخرة. ركزت الدولة من بقي من الفلسطينيين في مناطق محددة - ١٣٩ بلدة بقيت واعترف بها، وكذلك منطقة السياج في النقب - ووضعتهم تحت الحكم العسكري لمدة ٢٠ عاما».

وأضافت موراني أنه «في المرحلة الثانية، وبعد أن قلت المبررات للاستمرار في استخدام السلاح للسيطرة على الأراضي، بدأت الدولة تستخدم سلاخ آخر، أكثر ‘نظافة’ – القانون. وتحت غطاء العمومية والحياد، واصلت إسرائيل سياسة سلب الأراضي وشُرعتها، وهدفت هذه القوانين إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي العربية؛ سيطرت على أملاك اللاجئين، بما في ذلك المهجرّين في الداخل، من خلال سلطة الوصاية على أملاك الغائبين؛ تمت مصادرة ٧٥٠ من أراضي الفلسطينيين من أمبيدوا مواطنين في إسرائيل، واستُخدم جزء كبير منها ‘لأهداف عامة’ – الاستيطان اليهودي. لا يزال نهج استخدام قوانين الأراضي والمصادرة من أجل السيطرة على الحيزِ يُطبق بشكل واضح في القدس والنقب».

وأوضحت موراني أنه «في مرحلة متأخرة، وبعد السيطرة الفعلية والقضائية على الأراضي، انتقلت الدولة إلى المرحلة الثالثة: مرحلة التقييدات التخطيطية على استخدام الأرض. خدعت مناطق نفوذ القرى العربية بشكل دقيق يلاصق آخر بيت في البلدة، ولم توسع الأغلبية الساحقة لمناطق النفوذ بتاتا. وأجبرت البلديات بالمسكرات ومناطق إطلاق النار والغابات والحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والأوتوسترادات، بالإضافة إلى ذلك، صُنفت معظم البلديات العربية في الخرائط الهيكلية بأنها مناطق محدودة التطوير».

ورأت موراني أن قانون كمينيتس «يشكل أداة أخرى من أدوات السيطرة التخطيطية، ويكثف حقيقة أن الإجراء التخطيطي هو، عمليا، استعمال للقوة والسيطرة. ففي حين أن القانون، بأهدافه الفعلية، يسعى إلى تعزيز إجراءات فرض قوانين التخطيط والبناء وجعلها ناجعة – من خلال زيادة استخدام الأدوات الإدارية وتقليص إمكانية التدخل القضائي، وتشديد العقوبة على هذه المخالفات، بما في ذلك زيادة استخدام العقوبات المالية – فإن الحكومة تبادر، عمليا، من خلال هذا القانون، إلى توسيع عمليات هدم البيوت في القرى والمدن العربية».

وشددت على أنه «رغم أن القانون يختصّ وراء حيادية وعمومية التطبيق، فإنه لا يعمل وسط فراغ بل في سياق واقع جيوسياسي، ومن الواضح أن تأثيره الأساسي يقع على المجتمع العربي. فيعد عقود مارست خلالها الدولة سياسات تمييزية – كالامتناع عن الاعتراف بالبلدات العربية أو التخطيط السيئ بأفضل الأحوال – خلقت الدولة أزمة سكنية خانقة جدا في البلديات العربية وجفرت الأرضية للبناء غير المرخص، وتكون هنا قد وصلنا إلى مرحلة ‘تطبيق القانون’ واستخدام قوة السيطرة الفعلية».

ولمقت موراني إلى أن «القانون يتجاهل، كليا، الأسباب التي أدت إلى ظاهرة البناء غير المرخص؛ كما أنه يتجاهل مسؤولية الدولة تجاه هذه الأزمة. علاوة على ذلك، يتجاهل القانون نتائج ‘تشديد فرض القانون’ – مئات العائلات التي ستبقى دون ماوى ودون حل سكني ملائم، لذلك، من الواضح أنه لا يمكن التعامل مع ظاهرة ‘البناء غير المرخص’ في البلديات العربية كأي مخالفة جنائية أخرى».

وخلصت موراني إلى أنه «يجب النظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها جزءًا من أزمة المسكن الخطيرة في هذه البلديات، ونتاج لسياسات حكومية تمييزية طويلة الأمد، كذلك، لا يمكن قراءة التشديدات في تطبيق القانون بمعزل عن السياق العام لتعامل الدولة مع المواطنين العرب في كل ما يتعلق بالأراضي. وقانون كمينيتس يعطي الدولة أدوات أنجع وأسرع في محاولة لتضييق مساحة الوجود العربي وتهويد الحيز وتصميمه لخدمة أهداف الدولة».

المنتزه الاسرائيلي



الحريديم في اسرائيل، الدين أم القومية؟

التقاطب لدى الحريديم: بين الاقتراب من الصهيونية والابتعاد عنها!

***سلسلة من المؤشرات التي ظهرت في الفترة الأخيرة تدل على وجود شرح بين الحريديم الذين اعترفوا**

بإسرائيل ككيان سياسي، حول مسألة التقارب مع المؤسسة الحاكمة* رغم الاعتقاد بتقرب قطاع من

الحريديم من الصهيونية، إلا أن حقيقة إقامة مستوطنات خاصة بهم تؤكد واقع عزلهم عن الجمهور العام*

كتب برهوم جرياسي:

تزايدت في الأونة الأخيرة المؤشرات التي تدل على حالة التقاطب داخل مجتمع المتدينين اليهود المتزمتين (الحريديم)، وخاصة على خلفية العلاقة مع المؤسسة الحاكمة وكيفية التعامل مع الصهيونية، على الرغم من الإجماع على “تكفيرها” واعتبارها حركة عابرة، لا علاقة لها بالديانة اليهودية. ففي الأسبوع الماضي، راينا كتلتي الحريديم في الكنيست صوتتا إلى جانب “قانون القومية” الذي عارضته مبدئيا، لضربه أسس معتقداتهم الدينية، وذلك في الوقت الذي واصلت فيه في مراسيم إحياء ذكرى الجنود القتلى، على الرغم من ابتعاد هذا الجمهور عن كل المراسم الرسمية المرتبطة بشكل وثيق بالحركة الصهيونية. كما يظهر التقاطب واضحا في رفض ومقاومة محاولات فرض التجنيد العسكري على شان الحريديم. التقاطب الذي عرفناه حتى الآن هو بين جمهورين، واحد يعترف بإسرائيل والأخر يرفض الاعتراف بها، أما الآن فإن الشرح بدأ واضحا داخل الجمهور الذي اعترف بإسرائيل ككيان عابر، إذ يبريد الشق الأول الإبقاء على المبادئ التي تم وضعها منذ عام النكبة لشكل التعامل مع المؤسسة الحاكمة، في حين يبدي الشق الآخر علامات على قبوله بسكر القوالب، ما يجعله يقترب أكثر فأكثر من المؤسسة، أي التقرب من الصهيونية.

وهيما نقول الحريديم الأشكناز، الغربيين، فهذا يعود إلى أن مواقف الحريديم السفراديم الشرقيين، وحزبهم الأكبر “شاس”، أقل حدة نسبيا تجاه الحركة الصهيونية، وقد تقدموا خطوات كثيرة نحو المؤسسة الحاكمة ورموزها.

قانون القومية

في الأسبوع الماضي، صوتت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون ما يسمى «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، وبموجب الموقف المبدئي للحريديم، كان من المفروض أن تعترض كتلتهاها في الكنيست، “يهדות هتوراة” لليهود الغربيين “الأشكناز”، و”شاس” لليهود الشرقيين “السفراديم”، على القانون، إلا أن الكتلتين صمتتا لدى إقرار مشروع القانون في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع.

ولخلاف، في يوم الأربعاء، صوت نواب الكتلتين مع مشروع القانون، خلافا لكل التوقعات، باستثناء وزير الصحة يعقوب ليتسمان من كتلة “يهדות هتوراة”، الذي تواجد في مبنى الكنيست، لكنه لم يدخل إلى قاعة الهيئة العامة ولم يشارك في التصويت. بالإمكان الاعتقاد بأن عدم دخوله إلى القاعة لم يكن صدفة، ولكن نشير في الوقت ذاته إلى أنه لم ينسب بنت شدة ضد القانون، وكذلك حزبه أيضا، باستثناء نبا صدر قبل التصويت بيومين في أحد مواقع الحريديم على شبكة الانترنت، يقول إن كتلة “يهדות هتوراة” غضبت ل أن الائتلاف لم يتشاور معها قبل المصادقة على مشروع القانون في اللجنة الوزارية، وأنها تطلب عقد اجتماع مع رئيس الائتلاف، النائب دافيد بيطان، من حزب الليكود، قبل التصويت في الهيئة العامة للكنيست، يوم الأربعاء. ولم يتبع هذا أي نيا آخر، وما حصل هو أن “يهדות هتوراة”، مثل كتلة “شاس”، صوتت على مشروع القانون تأبيدا.

وحسب مواقف صادرة عن الزعماء الدينيين للحريديم، بمن فيهم أعضاء الكنيست، فإن صيغة هذا القانون فيها إشكاليات من وجهة نظر معتقداتهم الدينية، في كل ما يخص بتعريف “الدولة اليهودية” ومكانة الشريعة اليهودية في القانون الإسرائيلي، فالحريديم يؤمنون بأن “مملكة اليهود- إسرائيل”، سيقمها “المسيح المخلص” حينما يأتي إلى العالم للمرة الأولى، ومن اعترف منهم بالكيان الإسرائيلي، فقد قبل به على أساس أنه كيان سياسي عابر، في حين أن الغالبية من الحريديم في العالم لا يعترفون بالكيان الإسرائيلي.

وهذا الموقف عزرت عنه صحيفة “هيبليس” الناطقة بلسان طائفة متشددة من الحريديم الأشكناز، بزعمارة الحاخام أورباخ، وهي طائفة كانت جزءا من كتلة “يهדות هتوراة” وانشقت عنها قبل سنوات قليلة، وبدأت تناكف الطوائف المنخرطة في تلك الكتلة الدينية البرلمانية. فقد قالت في كلمة العدد الصادر يوم ٨ أيار/ مايو الجاري، غداة إقرار اللجنة الوزارية لمشروع القانون: “من الواضح أن البحث حول القانون يجري وكأنه يهدف إلى ضمان الطابع ‘اليهودي’ لدولة إسرائيل بقانون أساس (دستوري)، وهو بحث صهيوني قومي صرف، كما صرح بذلك عضو الكنيست آفي ديختر (الليكود) المبادر لمشروع القانون الذي أقرته اللجنة الوزارية- لأن مصطلح ‘يهودي’ يتم تشويشه في هذه النقطة، ليصبح قوميا”.

(المردوجان حول كلمة اليهودي، وردت في النص العبري بقصد التخطف).

وتتابع الصحيفة كاتبة: “استنادا إلى ذلك، من الواضح تماما أنه على الرغم من أن القانون ينص على أن دولة إسرائيل هي دولة “يهودية”، إلا أن هذا لن يلزم المحكمة العليا الإسرائيلية بأن تأمر بالحفاظ على قدسية السبت في مدينة تل أبيب وفي أي مكان آخر أو أن تزيل كليا عن جدول الأعمال موضوع تجنيد طلاب المعاهد الدينية”.

وتضيف الصحيفة: “إن الحديث يجري عن قومية تهدف إلى استبدال التوراة الأبدية، التي نزلت في (صحراء) سيناء، وحسب وصف الحاخام الكبير هليفي من بريسك، في رسالته التي أصدرها في أوائل ظهور الحركة الصهيونية، فإن جوهرهم بموجب ما أعلنوه ونشروه، هو اقتلاع الدين من أساسه.

وتتابع الصحيفة كاتبة إن «القانون الذي يجري الحديث عنه، يريد ضمان تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية، بقصد تبني التعريف الصهيوني المشوه لمصطلح «يهودي»، وتستذكر الصحيفة في كلمة العدد ما قاله مؤسس الصهيونية، ثيودور هيرتسل، الذي لا تسميه الصحيفة باسمه، عن أن الدين هو شان شخصي لكل يهودي، ما يعنى أن الصهيونية لا تبدي اهتماما بالتمسك بالتوراة وتعاليمها.

وما ورد، يعكس حقيقة موقف الحريديم، بمن فيهم أولئك الذين في الكنيست. لكن الكتلتين قررتا تجاهل هذا الموقف، من أجل مصالح أخرى كما يبدو. والمعروف أن كتلة «يهדות هتوراة» تقاطع طائفة الحاخام أورباخ، وترفض حتى مجرد التعاطي مع صحيفته «هيبليس». وما ورد، يعكس أيضا عمق موقف الحريديم من الصهيونية، ومناهضتهم لها، خاصة من باب أنها ركبت على موجة الديانة اليهودية لتحمير أهدافها، دون أن تطبق شرائعها.

والاعتقاد هو أن الخلاف حول قانون القومية سيتجاوز أكثر مع التقدم في عملية تشريع القانون، كما سيضخ أكثر موقف كتلتي الحريديم في الكنيست منه، إذ يبدو أحد السيناريوهات أن الحريديم ربما تقفوا تطمينات بأن تعرض الحكومة صيغة مقلصة أكثر، تضمن لهم إمكانية التعايش معه.

بدلا من حرق الأعلام

في مطلع الشهر الجاري، أحييت إسرائيل ذكرى قيامها، أو كما تسميه هي «عيد الاستقلال»، واعتدنا على مر عشرات السنين، أن نسمع ونقرأ في وسائل الإعلام عن حلقات للحريديم في ليلة «الاستقلال» يلحرقوا الأعلام الإسرائيلية كتعبير واضح عن رفضهم للصهيونية ومشروعها، واعتاتت السلطات على عدم مهاجمة هذه المظاهر، بهدف سترها، كما لم تكن نسمع عن ملاحقات للمشاركين، وخاصة حارقي الأعلام.

الطائفة الأكبر التي تقوم بهذا العمل هي طائفة «ساتمر»، والطائفة الأصغر المنبثقة عنها «ناطوري كارتا»، وهما طائفتان لا تعترفان بإسرائيل وتتابعهما لا يحملون جنسيتها، بل يحملون بطاقة مقيم». وحسب التقديرات، يزيد عددهم عن ٧٠ ألفا، غالبيتهم الساحقة جدا، إن لم يكن كلهم، يقيمون في القدس، بينما يتراوح عدد الحريديم الاجمالي حول المليون شخص. لكن ليس هؤلاء وحدهم فقط، بل تنضم إليهم مجموعات صغيرة أخرى، حتى من الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية.

في العام الحالي، وفي العام الماضي أيضا، لم نسمع عن هذه الحلقات في وسائل الإعلام، وعلى الألبل هناك اتفاق على التعتيم، وحينما استفسرت من صحفي إسرائيلي مختص بالحريديم، في إحدى الصحف الإسرائيلية البارزة، قال لي إن الظاهرة ما تزال قائمة، وكانت قائمة هذا العام أيضا، ولكن بحجم أقل.

إلا أن مشهد حرق الأعلام عاد ليظهر بقوة في وسائل الإعلام، يوم الأحد الأخير، بعد أن أقدم جمهور من الحريديم على حرق أعلام وديمة قماشية تمثل جنديا إسرائيليا، كتعبير عن رفض الخدمة العسكرية، في ليلة العيد اليهودي التقليدي، «لاغ فوغمر» - وهو ذكرى ليست دينية توراتية، تحل بمرور ٣٣ يوما على الفصح العبري، تشتهر بإشعال مواقد وزيارة قبور حاخامات كبار سابقين.

وعودة إلى يوم الاستقلال، فمقابل عدم إبراز مسألة حرق الأعلام، أبرزت صحيفة “هآرتس” تمثيل وزير الصحة يعقوب ليتسمان، ذكره، من كتلة “يهדות هتوراة”، في إحياء ذكرى قتلى الجيش في إحدى المدن الإسرائيلية. وهذا ليس أمرا اعتياديا بالنسبة للحريديم الأشكناز، وقد لاحظ مراسل صحيفة المختص بالحريديم، يائير إيتنغفر، أن ليتسمان اتخذ لنفسه أسلوبا خاصا به، إذ لم يباطئ رأسه لدى وقوفه أمام النصب التذكاري الذي يحمل أسماء الجنود من تلك المدينة، كما هو متبع عادة، بل شرع براءة صامتة لنصوص من سفر المزامير.

ويقول إيتنغفر إن الحريديم يعتبرون مراسم إحياء ذكرى الجنود أمرا مرفوضا، وهو تقليد لعادات “الأغراب”، من غير اليهود، ما يعنى بكلمات أخرى، إنه تقليد

خارج عن تعاليم الديانة اليهودية وشرائعها، لذا فهو مرفوض. إلا أن الوزير انصاع لأنظمة الحكومة، التي عملت على نشر وزرائها ونوابهم في مختلف المدن والبلديات لإحياء ذكرى الجنود في ذلك اليوم.

ويضيف إيتنغفر إن الخطاب القصير الذي القاه ليتسمان ليس مألوفا لدى الحريديم، وأنه لن يحظى بالتأكيد بنشر واسع في صحافة “الحريديم” فقد قال ليتسمان “إن شعب إسرائيل يتحول إلى شخص واحد ونكزي واحدة وآلم واحد، لذكرى أولئك الذين خسروا كل شيء من أجل الآخرين، ومن أجلنا جميعا، عليكم أن تعرفوا أولئك لستم وحدهم (أهالي القتلى)، فشعب إسرائيل كله يقف إلى جانبيكم، ويذكر الحكم الكبير...”.

وأضاف ليتسمان قائلا: “كارهونا لم يميزوا بين حريديم وعلمايين، بين أشكنازيم وسفراديم، لم يميزوا بين يسار ويمين، وبين مهاجرين جدد وقدامى، كلنا أبناء هذا الشعب، نتقاسم المصير المشترك ذاته... سنسهم جميعا أن الخلف بالليس ونمط الحياة لا يفصل بين الأخوة والعائلة”.

ويقول إيتنغفر في تحليله للخطاب: “حتى وإن امتنع ليتسمان عن ذكر الحلم الصهيوني، إلا أن أقواله في المراسم العسكرية عن المصير المشترك، هي تجديد للطائفة التي نقشت على علمها الانعزال عن الصهيونية، وبضمن هذا اغفاء أبنائها من الخدمة العسكرية”. ويتابع إن صحافة الحريديم تؤكد سنويا التحفظ من المشروع الصهيوني والدولة، فعلى الرغم من أن جمهور الحريديم لم يعد يخفر من الصهيونية بلقدر نفسه كمان كان سابقا، إلا أن صحافة ذلك الجمهور تواصل النهج نفسه.

ويعتقد إيتنغفر بأن مجموعات عديدة من الحريديم، وخاصة من الأجيال الشباب منهم، بدأت تتجه نحو التقرب أكثر من مؤسسات السلطة، وتشارك في مراسم احياء الذكرى وفي رموز أخرى للمشروع الصهيوني، وهو ما يتعكس أيضا في مواقع انترنت ذات صيغة “حريدية”، ولكنها تتصرف كإسرائيلية بشكل كامل، وتخرط في الأمور العامة التي لم تشغل جمهور الحريديم كثيرا في السابق.

الحقيقة على الأرض مغايرة

لا يمكن الاعتماد كثيرا على تقديرات إيتنغفر، رغم إختصاصه بجمهور الحريديم، لأن الوقائع على الارض تؤكد أن هذا الجمهور يواصل سعيه ليكون منعزلا عن الجمهور العام، ويطلب بالمزيد من التجمعات السكانية الخاصة به، والمنفصلة عن الجمهور العلماني، وحتى عن جمهور التيار الديني الصهيوني، والحكومة تواصل تلبية مطالب جمهور الحريديم، لأن في هذا التقاء مصالح، فالمؤسسة الحاكمة تخدوخ من سيطرة الحريديم على مدن مختلطة يعيش فيها أبناء التيارات اليهودية الأخرى، وهي تعرف قلق الجمهور العلماني من سيطرة الحريديم، كما حصل في مدينة “روش ههاين”، غرب مدينة القدس، مثلا. كما تسير مدينة أسدود في هذا الاتجاه.

وقد أغرت الحكومة الحريديم قبل أقل من ثلاثة عقود، ببناء مستوطنات خاصة بهم في محيط مدينة القدس، من شمالها وجنوبها، مع كامل الامتيازات التي يحصل عليها المستوطنون، وحاليا توجد تسع مستوطنات، أكبرها “موديعين عيليت”، بين رام الله وشمال القدس، التي يسكن فيها أكثر من ٦٥ الف مستوطن من الحريديم، تليها مستوطنة “بيتار عيليت”، جنوب مدينة القدس وغربي مدينة بيت لحم، وفيها أكثر من ٤٥ ألف مستوطن، ومستوطنة “العداء” الواقعة على خط التماس مع توغل في الضفة وفيها أقل من ١٠ ألف مستوطن. وعمليا، بات عدد المستوطنين من الحريديم يعادل قرابة ٢٠٪ من العدد الإجمالي للمستوطنين في الضفة الغربية، وقريبا سيتجاوزون النصف.

وقد اعلنت الحكومة عن مشروع لاقامة مدينة جديدة للحريديم وحدهم في شمال صحراء النقب، في حين خصصت حيا للحريديم في مدينة تسيرت عيليت الجائمة على أراضي مدينة الناصرة وعدة قرى في جوارها، لصد تزايد العرب في المدينة الذين باتوا يشكلون ٢٥٪ من سكان المدينة فعليا، بينما تبلغ نسبتهم المسجلة رسميا ٢٢٪. كما قررت الحكومة تخصيص مدينة “حريش” المقامة في شمال منطقة المثلث، قريبا من أم الفحم، للحريديم أيضا.

وهذه التجمعات المنفصلة تؤكد الهدف الحقيقي للمؤسسة الحاكمة، بمنع تصادم مستقبلي بين جمهور الحريديم وباقي الجمهور اليهودي، على ضوء تقديرات بأن الحريديم سيشكلون في غضون عقدين ٢٥٪ من إجمالي اليهود في إسرائيل، إن لم يكن أكثر، وهذا مصدر قلق كبير للمؤسسة الحاكمة، نظرا لطبيعة حياة اليهود امام واقع أنهم يشكلون عبئا اقتصاديا على الخزينة العامة وعلى الاقتصاد العام، نظرا لعدم انخراطهم الكافي في سوق العمل، ما يجعلهم شريحة فقيرة ضعيفة.

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 2 - 2966201

فاكس: 00970 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي